**العنف في السجون 2024**

تشتهر السجون ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية بانتهاكاتها الجسيمة لحقوق الإنسان. فقد فرضت الحكومة الإسرائيلية تدابير قمعية داخل هذه المؤسسات، حيث أخضعت المعتقلين الفلسطينيين لأشكال مختلفة من الانتهاكات الجسدية والنفسية. وقد أدى ذلك بشكل مأساوي إلى وفاة العديد منهم بسبب التعذيب المستمر والإهمال الطبي المتعمد. ومن العوامل الرئيسية التي تساهم في تصاعد العنف في هذه السجون السياسات التي تتبعها مصلحة السجون الإسرائيلية منذ فترة طويلة، والتي استمرت لعقود من الزمن، والتي تفاقم بشكل كبير من المصاعب التي يواجهها السجناء الفلسطينيون.

لقد ساءت أوضاع الأسرى الفلسطينيين في المعتقلات الإسرائيلية بشدة، لا سيما بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023. فقد شهد هذا التاريخ تحولاً كبيرًا في نهج مصلحة السجون الإسرائيلية، مما أدى إلى عودة القمع والعنف الوحشي. ومن المؤسف أن عدد الأسرى الفلسطينيين الذين لقوا حتفهم بسبب التعذيب المستمر قد ارتفع بشكل حاد. كما تم حرمانهم من الحصول على الرعاية الصحية الأساسية، وتم تجريد السجناء من حقوقهم الأساسية. وعلاوةً على ذلك، استأنفت السلطات الإسرائيلية

الممارسات الشنيعة مثل الاختفاء القسري واستخدام الدروع البشرية والقتل خارج نطاق القضاء، مما أدى إلى زيادة مقلقة في عدد الشهداء والمفقودين على حد سواء.

تهدف هذه الورقة إلى دراسة تداعيات هذه السياسات القمعية على حياة الأسرى الفلسطينيين. وسوف نسلط الضوء على الكيفية التي أدت بها هذه الإجراءات إلى استشهاد الكثيرين، لا سيما في أعقاب أحداث 7 أكتوبر، واستكشاف آثارها العميقة على الأوضاع داخل السجون الإسرائيلية.

جميع الأفراد الذين سجلت مؤسسة الضمير تجاربهم في الاعتقال أفادوا بتعرضهم لأشكال مختلفة من التعذيب أو سوء المعاملة. وروى جميع المحتجزين أنهم كانوا مكبلي الأيدي ومعصوبي الأعين لحظة اعتقالهم، وبقي العديد منهم مكبلي الأيدي لأكثر من سبعة أشهر. كما أكدوا جميعهم تعرضهم للتجويع. ومنذ 7 أكتوبر/تشرين الأول، قللت السلطات الإسرائيلية بشكل كبير من الحصص الغذائية المقدمة للأسرى، حيث تقدم لهم وجبات طعام دون المستوى تفتقر إلى العناصر الغذائية والفيتامينات الحيوية، مما أدى إلى تدهور ملحوظ في صحتهم. وبالإضافة إلى القوة المفرطة المستخدمة ضدهم، أفاد العديد من الأسرى بتعرضهم للضرب الوحشي أثناء اعتقالهم أو أثناء التحقيق معهم أو طوال فترة احتجازهم، حيث لجأت السلطات الإسرائيلية إلى العنف الجسدي غير المبرر. وعلاوة على ذلك، أشار السجناء إلى استخدام الكلاب البوليسية أثناء عمليات التفتيش أو التوقيف مما يزيد من خوفهم وقلقهم، حيث يتم إجبارهم على الانبطاح أرضًا بينما يتم استخدام الكلاب ضدهم بعنف.

تكشف الروايات الواردة من السجناء عن واقع مزعج يتجلى فيه التعذيب في كل من الوحشية الجسدية الشديدة والتهديدات النفسية الخبيثة. فقد عانى هؤلاء الأفراد من ضغوط نفسية لا هوادة فيها وترهيب مستمر، يضاعف من ذلك حرمانهم الشديد من النوم، مما أضر بسلامتهم البدنية والنفسية بشكل كبير. وتؤكد مدى هذه الممارسات اللاإنسانية الشهادات التي جمعتها مؤسسة الضمير ومختلف منظمات حقوق الإنسان على مدى هذه الممارسات اللاإنسانية، والتي تسلط الضوء على رواية مشتركة من المعاناة والانتهاكات. حيث يتم تطبيق الاعتقالات التعسفية والأساليب القمعية بشكل عشوائي، مما يؤثر على الأفراد بغض النظر عن أعمارهم أو حالتهم الصحية، مع تجاهل صارخ لحقوق الإنسان الأساسية.

هذه التكتيكات ليست عشوائية، بل هي جزء من استراتيجية متعمدة تهدف إلى تقويض معنويات الأسرى وتعريضهم لأشدّ ما يمكن تخيله من معاملة مهينة. ويوضح هذا النهج بشكل صارخ سياسة إسرائيل الأوسع نطاقًا للقمع والعنف المنهجي الذي تمارسه إسرائيل ضد السكان الفلسطينيين داخل نظام السجون.

وقد أدى العنف المستمر إلى خسائر غير مسبوقة في الحركة الأسيرة، حيث كانت الفترة الممتدة من 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 حتى نهاية عام 2024 الأكثر دموية في تاريخها.[1] وقد وثقت منظمات حقوق الإنسان استشهاد 291 أسيرًا منذ عام 1967 حتى نهاية عام 2024، وكان عام 2024 والشهران الأخيران من عام 2023 مأساويين بشكل خاص، حيث فقد 54 أسيرًا حياتهم، من بينهم 36 أسيرًا من قطاع غزة[2]. وقد عانى هؤلاء الأفراد ظروفًا مروعة، حيث واجهوا التعذيب والإهمال الطبي والعنف الجنسي والجوع الشديد، بالإضافة إلى الظروف المعيشية القاسية.
تنوعت أسباب الاستشهاد بين هؤلاء الأفراد، حيث استسلم العديد منهم للتعذيب الممنهج. أول شهداء عام 2024 كان عبد الرحمن البحش البالغ من العمر 23 عامًا من مدينة نابلس، والذي استشهد بشكل مأساوي في 1 يناير 2024 بسبب الضرب المبرح والإهمال الطبي اللاحق.[3] وبالمثل، استشهد أحمد قديح في 16 فبراير 2024، بعد اعتقاله في غزة وتعرضه لتعذيب وحشي في معسكرات الاعتقال الإسرائيلية. حالة الدكتور عدنان البرش مروعة بنفس القدر، فقد استشهد بعد تعرضه للضرب المبرح بعد اعتقاله أثناء عمله في مستشفى العودة في القطاع.

لقد فقد العديد من الأسرى حياتهم بشكل مأساوي بسبب الجرائم الطبية الفظيعة التي لحقت بهم. إحدى هذه الحالات هي حالة محمد الصبار من الخليل، الذي استشهد في 8 فبراير 2024، بعد أن حُرم من الرعاية الطبية اللازمة لمرض خلقي في المعدة والأمعاء. وعلى الرغم من حاجته المستمرة للعلاج، إلا أنه تُرك دون رعاية منذ لحظة اعتقاله. وقد أدت سياسة التجويع اللاإنسانية إلى تفاقم مشاكله الصحية، مما أدى في نهاية المطاف إلى وفاته المفاجئة. وبالمثل، تم الإبلاغ عن استشهاد عاصف الرفاعي البالغ من العمر 22 عامًا من كفر عين، رام الله، الذي كان يصارع مرض السرطان في 29 فبراير 2024.[4] كما تجلت الآثار المدمرة للإهمال الطبي في حالة وليد دقة، البالغ من العمر 62 عامًا من باقة الغربية، الذي توفي في 7 أبريل 2024، بعد أن عانى لسنوات من الإهمال الطبي المتعمد.

---

1 للاطلاع على تفاصيل إضافية بشأن الأسرى الفلسطينيين الذين فقدوا حياتهم في عام 2024، يرجى الرجوع إلى الملحق الأول.

2 من المهم أن نفهم أن هذا الرقم لا يمثل المجموع الفعلي للشهداء؛ فهو لا يمثل سوى أولئك الذين تم التأكد من هوياتهم. ولسوء الحظ، بالنسبة لبقية الشهداء الأسرى من قطاع غزة، لا توجد معلومات متاحة حاليًا حتى وقت إعداد هذا التقرير.

3 للمزيد من المعلومات عن قضية الشهيد عبد الرحمن البحش، يرجى الرجوع إلى ورقة إحاطة حول العنف في السجون الصادرة عن مؤسسة الضمير: عنف السجون | الضمير

4 للتعرف بشكل أعمق على الشهداء الفلسطينيين الذين سقطوا منذ بداية عام 2024 وحتى نهاية شهر فبراير، انظر التقرير السنوي للانتهاكات ضد الأسرى لعام 2023، الصادر عن مؤسسة الضمير. زوروا https://www.addameer.org/ar/media/5413.

بالإضافة إلى ذلك، استشهد الأسير سميح عليوي من نابلس في 6 نوفمبر 2024، بعد أيام فقط من نقله إلى عيادة سجن الرملة، حيث واجه تدهورًا مفاجئًا في صحته بسبب ورم حميد في الأمعاء.

تستمر السلطات الإسرائيلية في ارتكاب جريمة الاختفاء القسري الخطيرة، وهي ممارسة راسخة منذ بداية الحرب، من خلال حجبها المنهجي للمعلومات عن مصير العديد من الأسرى الفلسطينيين. وفي أعقاب تصاعد الإبادة الجماعية في قطاع غزة، اضطرت منظمات حقوق الإنسان إلى التحقيق في مصير آلاف الأشخاص المفقودين - وقد تبين لاحقًا أن العديد منهم قد اعتقلوا في وقت لاحق، حيث توفي عدد كبير منهم بشكل مأساوي في الحجز الإسرائيلي. وفي حين تم التعرف على بعضهم، إلا أن العديد منهم لا يزالون مجهولي الهوية. ومن المثير للقلق أنه لم يتم التأكد من وفاة أسرى من القطاع إلا بعد أشهر من استشهادهم، حيث تتعمد السلطات الإسرائيلية التعتيم على مصيرهم، رافضة الكشف عن المعلومات الهامة في محاولة واضحة لإخفاء الفظائع التي ارتكبت بحقهم.

وفي حالات أخرى، أنكرت السلطات الإسرائيلية بشكل صريح اعتقال بعض الأفراد، مثل منير الفقعاوي وابنه ياسين. في البداية، ادعى الجيش أنه لا يوجد دليل على اعتقالهم. وفي أعقاب ذلك، تم تقديم التماس إلى المحكمة العليا الإسرائيلية من قبل مركز الدفاع عن الفردين للكشف عن مكان وجودهما. ردت النيابة العامة الإسرائيلية في البداية بالقول إنه لا علم لها بمكان وجود المعتقلين، لكنها قدمت لاحقًا تقريرًا منقحًا في 13 نوفمبر 2024، كشفت فيه أن كلاهما قد توفيا بعد الاعتقال، مع استمرار التحقيق في ملابساتهما منذ أبريل 2024.[5] ومن المقلق بشكل خاص أن المحكمة العليا الإسرائيلية لم تطلب مزيدًا من التوضيح من النيابة العامة بشأن كيفية حذف المعلومات المتعلقة بوفاة هذين المعتقلين من السجلات الرسمية، وذلك صراحةً بالنظر إلى التحقيق المزعوم الجاري في مقتلهما منذ لحظة الإبلاغ عن استشهادهما.[6]

علاوة على ذلك، هناك العديد من الحالات التي تم فيها إخفاء استشهاد بعض الأفراد. فقد اعترف الجيش الإسرائيلي باعتقالهم وأكد وجودهم في مختلف السجون والمعتقلات، ليتبين لاحقًا أنهم استشهدوا في تواريخ سابقة لهذه التأكيدات. ومن الأمثلة البارزة على ذلك حالة الأسير محمد العسلي. ففي 22 أغسطس 2024، تلقت مؤسسة الضمير تأكيدًا بأنه كان مسجونًا في سجن عسقلان. ومع ذلك، كشفت التحديثات اللاحقة استشهد بالفعل في 17 مايو 2024، أي قبل إجراء التحقيق الأولي. وعلى نحو مماثل، توضح حالات الشهداء كمال راضي وعرفات خواجة وفرج حسين وحسين أبو عبيدة هذا النمط المقلق. في البداية، أشارت الردود في البداية إلى أنهم كانوا محتجزين في معسكر اعتقال "سيدي تيمان"، ولكن تم اكتشاف لاحقًا أنهم استشهدوا عندما جرت محاولات لزيارتهم.

ليست هذه هي الحالة الأولى التي يفقد فيها أسير فلسطيني حياته في معتقل "سدي تيمان"، وهو منشأة مشهورة بمعاملتها الوحشية والتعذيب الذي يذكّرنا غوانتانامو. ومن المؤسف أن حوالي 36 سجينًا قد استشهدوا في هذا المعتقل، مما دفع الجيش الإسرائيلي إلى فتح تحقيقات جنائية في سلوك جنوده[7]. ومع ذلك، لا يزال الغموض يكتنف نتائج هذه التحقيقات.

وعلاوة على ذلك، لاحظنا أن الجيش الإسرائيلي يستخدم الأسرى الفلسطينيين كدروع بشرية، حيث يقوم بوضعهم بشكل استراتيجي أمام الأهداف العسكرية لتقليل خطر الهجمات على القوات الإسرائيلية. إن هذا التكتيك المستهجن لا يعرض حياة هؤلاء الأسرى للخطر فحسب، بل يفاقم من معاناتهم. وتشير العديد من التقارير إلى أن الأسرى قد أجبروا على السير أمام الجنود أو احتلال مواقع بالقرب من أهداف محتملة، مما يزيد بشكل كبير من خطر الإصابة أو الموت.

---

5 قدم هموكيد الالتماس رقم (42099-10-24) إلى المحكمة العليا، وصدر الحكم في 19 نوفمبر 2024.

6 عبير بكر، "دور المحكمة العليا الإسرائيلية في تفاقم جريمة الاختفاء القسري"، شتاء 2025

7 الجزيرة. "خمسة جنود إسرائيليين متهمون بتعذيب معتقلين فلسطينيين في سدي تيمان"، 19 فبراير/شباط 2025. (https://shorturl.at/QyoOf)

في أعقاب الإبادة الجماعية التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية في أعقاب السابع من أكتوبر، تم توثيق العديد من حالات الإعدام خارج نطاق القضاء التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي بحق الأسرى الفلسطينيين. وقد وقعت عمليات القتل هذه أثناء عمليات الاعتقال أو في مراحل لاحقة، حيث تم قتل بعض الأسرى مباشرة على يد الجنود الإسرائيليين دون أي إجراءات قانونية أو محاكمات علنية. وتمثل هذه الأعمال انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني.

من المهم الإشارة إلى أن الحالات التي تمت مناقشتها في هذه الورقة هي فقط تلك التي تم الإبلاغ عنها وتوثيقها رسمياً. ومع ذلك، فإن هذه الأرقام لا تعكس بدقة العدد الحقيقي للشهداء. وقد قدمت منظمات حقوق الإنسان تقديرات تستند إلى شهادات الأسرى المفرج عنهم، مما يشير إلى أن التعذيب الممنهج أدى إلى زيادة كبيرة في عدد الشهداء. وتواصل دولة الاحتلال حجب المعلومات الرسمية والشفافة المتعلقة بأعداد وهويات جميع الشهداء، ولا تقدم تفاصيل إلا عندما تقوم منظمات حقوق الإنسان بالتحقيق في أماكن وجود هؤلاء الأسرى. وعلاوة على ذلك، فإن دولة الاحتلال لا تفي بالتزامها بإبلاغ عائلات الشهداء عن مصير أحبائهم.

**ممارسات التعذيب والقتل في السجون ومعسكرات الاعتقال الإسرائيلية**

بعد السابع من أكتوبر، تحولت السجون ومعسكرات الاعتقال الإسرائيلية إلى مواقع للانتقام، حيث أصبحت أساليب التعذيب المروعة وعمليات القتل خارج نطاق القانون شائعة. في هذه المنشآت، عانى السجناء معاناة لا يمكن تصورها، حيث تعرضوا للإيذاء الجسدي والنفسي الشديد، بما في ذلك الضرب الوحشي والتهديد بالقتل. بالإضافة إلى ذلك، أسفرت الممارسات القاسية مثل الحبس الانفرادي المطول عن وفاة العديد من السجناء، وكل ذلك في انتهاك صارخ للقوانين الدولية التي تحظر التعذيب والقتل العمد، وهي أفعال تشكل بلا شك جرائم حرب تستوجب المساءلة.

وفي هذا الصدد، وثقت مؤسسة الضمير أكثر من 739 حالة خلال عام 2024 في مختلف السجون ومراكز الاحتجاز في الضفة الغربية وقطاع غزة، مؤكدة أن كل معتقل تعرض لشكل أو أكثر من أشكال التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية أو المهينة.[8] وبالتالي، سنسلط الضوء على حالات العديد من السجناء الذين تعرضوا للتعذيب الممنهج الذي أدى في النهاية إلى وفاتهم المأساوية.

[8] للمزيد من المعلومات عن التعذيب والمعاملة اللاإنسانية أو المهينة، انظر ورقتي معسكر سدي تيمان ومعسكر عوفر على موقع مؤسسة الضمير: www.addameer.org

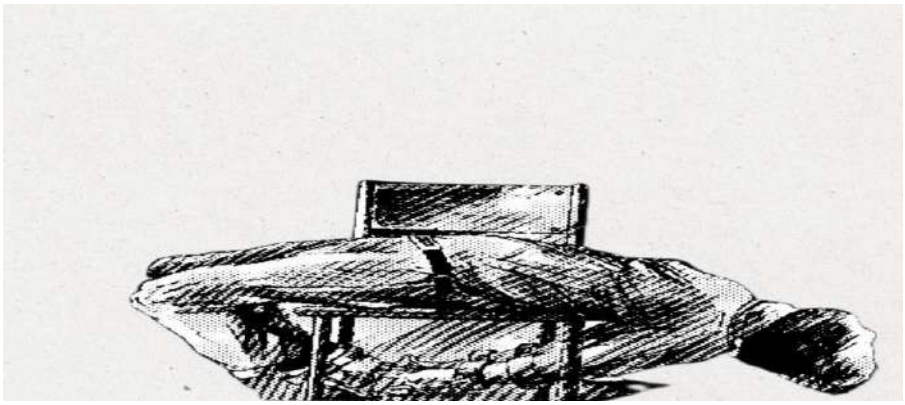

***القتل خارج نطاق القضاء - الشهيد الأسير محمد حسين العارف***

ينحدر الشهيد محمد العارف، البالغ من العمر 45 عامًا، من مخيم نور شمس في طولكرم. أسير سابق، عانى ما يقرب من عقدين من الزمن في السجون الإسرائيلية قبل إطلاق سراحه في عام 2021. ومن المؤسف أن السلطات الإسرائيلية أعادت اعتقاله في 28 نوفمبر 2024. كان محمد زوجًا مخلصًا وأبًا لطفلة، ولديه طفل آخر في الطريق. في يوم اعتقاله، حاصرت القوات الإسرائيلية منزل عائلته المكون من ثلاثة طوابق. أمر أحد الضباط محمد بالخروج من المنزل مع ابن أخيه. وعند خروجهما، تم احتجازهما في منزل مجاور وتم استجوابهما لمدة عشر دقائق تقريبًا قبل اقتيادهما بعيدًا. ووفقًا لشقيق محمد، التقى الشاب الذي تم إطلاق سراحه لاحقًا بابن أخيه جواد، الذي تم اعتقاله مع محمد، حيث قال شقيقه محمد إنهما كانا قد التقيا في وقت لاحق. وروى جواد أنه أثناء نقلهما في سيارة عسكرية، اعتدى الجنود الإسرائيليون على محمد وضربوه على رأسه وأفقدوه الوعي.[9]

ذكرت عائلة الشهيد محمد أنه كان بصحة جيدة قبل اعتقاله. وبعد اعتقاله ونقله لاحقًا إلى مركز تحقيق واعتقال الجلمة، أُعلن عن استشهاده في 4 ديسمبر 2024، أي بعد أسبوع واحد فقط من اعتقاله. يشير هذا التسلسل الزمني بقوة إلى أنه تعرض للتعذيب، بما في ذلك الضرب المبرح والقوة المفرطة، وهي جزء من الممارسات الممنهجة التي استخدمها الجيش الإسرائيلي والمحققون الإسرائيليون خلال المراحل الأولى من الاعتقال.

***تقرير تشريح الجثة - أدلة على استخدام القوة المفرطة ضد المحتجزين***

9 مقابلة هاتفية أجرتها مؤسسة الضمير مع عائلة العارف في 26 يناير 2025.

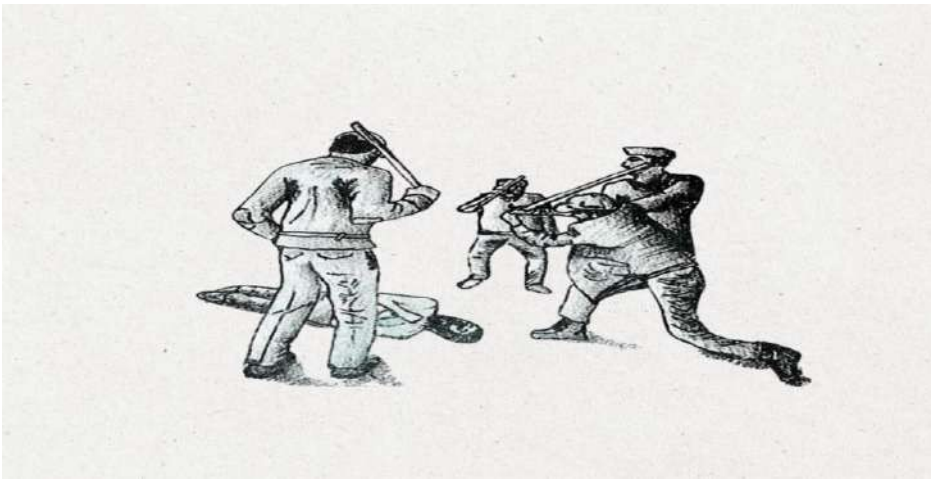

بعد الإعلان عن استشهاده، أجرت منظمة أطباء لحقوق الإنسان تشريحاً لجثمان الشهيد العارف نيابة عن عائلة الشهيد وأصدرت تقريراً طبياً أولياً بعد فحصها لجثمان الشهيد في 17 ديسمبر. وكشف التقرير أنه تم نقل محمد من مركز احتجاز الجلمة "كيشون" إلى مستشفى رمبام، حيث تم إدخاله إلى غرفة الطوارئ في 4 ديسمبر في الساعة 10:40 صباحًا، وكان سبب نقله هو ما قيل عن ألم في ساقه اليمنى، إلا أن الوثائق الصادرة عن مستشفى رمبام أكدت أنه فقد العلامات الحيوية بعد وقت قصير من وصوله واحتاج إلى إنعاش قلبي رئوي. في نهاية المطاف، توقف قلبه عن العمل، وأعلن المستشفى وفاته في الساعة 11:14 صباحًا، أي بعد 34 دقيقة تقريبًا من وصوله.

كشفت الأشعة المقطعية التي أجريت للعارف بعد وفاته بعد وفاته في 17 ديسمبر/كانون الأول عن عدة حالات طبية مقلقة. وشملت هذه الحالات تورماً وكدمات ملحوظة في الساق اليمنى، وتشوهاً طفيفاً، وتضخماً في جذع الشريان الرئوي والشرايين الرئيسية، بالإضافة إلى تراكم السوائل في جدار البطن الأيمن، والذي اشتبه الأطباء في أنه ورم دموي. وفي اليوم نفسه، كشف الفحص الخارجي الذي أجراه الأطباء المختصون عن وجود مؤشرات متعددة للاعتداء الجسدي والإصابات المرتبطة بالاستخدام المفرط للقيود. تم تحديد وجود أورام دموية في المنطقة الأمامية اليسرى، والأطراف العلوية والسفلية والصدر الأمامي ومنطقة البطن، إلى جانب تورم كبير في الساق اليمنى وورم دموي كبير فوق الركبة. وعلاوة على ذلك، كشف الفحص عن وجود خدوش خطية على المعصمين والكاحلين، يُعتقد أنها ناتجة عن الأصفاد الضيقة للغاية.[10]

أجرى الأخصائيون الطبيون فحصًا داخليًا شاملاً، وكشفوا عن وجود ورم دموي تحت العنكبوتية بحجم 1 سم تقريبًا في المنطقة الأمامية الصدغية بعد فتح الجمجمة. وعند فحص الصدر، اكتشفوا وجود حوالي 150 مل من السائل المصلي في الجانب الأيمن، بينما ظل الجانب الأيسر خالياً من أي سوائل. تم تقييم القلب في وضعه الطبيعي، حيث لوحظ وجود تجلط ليفي كبير في كل من البطينين والأذنين. علاوة على ذلك، تم تحديد وجود خثرة سرجية كبيرة في جذع الشريان الرئوي وفروعه الرئيسية، على الرغم من أن الشريان التاجي بدا طبيعياً.

وقد خلص الأطباء في تقريرهم إلى أن السجين تعرض لاعتداء باستخدام القوة المفرطة والتقييد المفرط، مما أدى إلى نزيف داخل الجمجمة. وقد أكد وجود سحجات ضيقة وكدمات كبيرة على أطراف الضحية وجذعها على وحشية الاعتداء، ومع ذلك لا يمكن لأي من هذه الإصابات وحدها أن تفسر سبب الوفاة. قد تكون الصدمة النفسية الشديدة الناتجة عن الاعتداء الجسدي مرتبطة بما يشار إليه باسم "القتل بالسكتة القلبية"، خاصة في الحالات التي لا توجد فيها إصابات مهددة للحياة. يمكن أن تشير الجلطات الموجودة في الدورة الدموية الرئوية أيضًا إلى الوفاة المفاجئة بسبب الانسداد الرئوي. ومع ذلك، فإن عدم وجود تجلط وريدي عميق ووجود جلطات دموية في البطينين يشير إلى تغيرات ما بعد الوفاة وليس إلى سكتة دماغية حادة. نصح الأطباء بإجراء فحص مجهري لمزيد من الفحص المجهري للتحقق من تكوين الانسداد الرئوي[11].

---

10 أطباء من أجل حقوق الإنسان - إسرائيل. "تقرير التشريح المتعلق بوفاة الأسير محمد حسين العارف،" 21 كانون الثاني/يناير 2024.

11 المرجع نفسه.

ويكشف التقرير الطبي بشكل لا لبس فيه أن الإصابات التي تعرض لها الشهيد محمد العارف ليست مجرد علامات عرضية بل هي مؤشرات واضحة على التعذيب وسوء المعاملة التي تعرض لها خلال فترة اعتقاله القصيرة. إن الكدمات العديدة في أجزاء مختلفة من جسده، بما في ذلك الرأس والأطراف والصدر والبطن، إلى جانب التورم الكبير في ساقه اليمنى والورم الدموي فوق ركبته، هي بمثابة دليل لا يمكن إنكاره على العنف الجسدي الذي تعرض له. لا يمكن أن تعزى هذه الإصابات إلا إلى اعتداءات متكررة ومتعمدة، مما يدل على مستوى مقلق من القوة المفرطة المستخدمة ضده. علاوة على ذلك، تسلط السحجات الخطية على معصميه وكاحليه الضوء على الاستخدام الوحشي للأصفاد التي تسببت في أذى واضح، مما يعكس الإهمال المتعمد والاستخدام المنهجي لأساليب التكبيل المؤلمة التي تهدف إلى إلحاق المعاناة بالسجناء. لقد كان التعذيب الجسدي والنفسي الذي تعرض له الشهيد محمد العارف من العوامل المحورية التي أدت إلى تدهور حالته الصحية، مما أدى في النهاية إلى استشهاده.

**استهداف الطواقم الطبية في قطاع غزة**

هاجمت القوات الإسرائيلية القطاع الطبي بشكل ممنهج، مما أدى إلى توقف جميع المستشفيات في قطاع غزة عن العمل منذ بداية الإبادة الجماعية المستمرة. وقد شملت هذه الاستراتيجية اعتقالات واسعة النطاق للطواقم الطبية العاملة في هذه المرافق، بهدف شل نظام الرعاية الصحية للمرضى والجرحى. فمنذ 7 أكتوبر، تم اعتقال ما يزيد عن 333 من العاملين في مجال الرعاية الصحية12، وتعرض العديد منهم للتعذيب الوحشي الذي أدى إلى وفاة العديد منهم، بمن فيهم الدكتور إياد الرنتيسي والدكتور زياد الدلو والدكتور عدنان البرش والممرض حمدان عناية والعديد من الحالات الأخرى التي لم يتم الإبلاغ عنها. وتُعد هذه الأعمال صارخًا للقانون الدولي الذي يحظر صراحةً استهداف الطواقم والمؤسسات الطبية، وهو ما يُعتبر جريمة حرب بموجب المادة 8 (2) (ب) (24) من نظام روما الأساسي.

في 19 نيسان/ أبريل 2024، أعلنت مصلحة السجون الإسرائيلية عن وفاة "سجين لأسباب تتعلق بالأمن القومي" في سجن عوفر، دون الكشف عن مزيد من التفاصيل حول الظروف المحيطة بالوفاة. وأكد المتحدث الرسمي في وقت لاحق أن هذا البيان يشير إلى الدكتور عدنان البرش وأشار إلى أن التحقيق في الأمر جارٍ.13

12 الغارديان. "أكثر من 160 مسعفًا غزاويًا محتجزين في السجون الإسرائيلية وسط تقارير عن تعرضهم للتعذيب". 25 فبراير 2025. https://rb.gy/g37ovv

13 بي بي سي. "من هو الدكتور عدنان البرش، الجراح الرائد في غزة الذي توفي في سجن إسرائيلي؟ 3 مايو 2024. https://www.bbc.com/arabic/articles/c043jk3z5d9o

وقد احتجز الدكتور البرش في مستشفى العودة في شمال غزة، وأُعلن عن استشهاده بعد أربعة أشهر من اعتقاله. وفي هذا الصدد، أكد تلالنغ موفوكينغ، المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه، أن "الدكتور البرش كان قد احتجز مع أطباء وموظفين طبيين آخرين من قبل القوات الإسرائيلية في 18 ديسمبر 2023، في مستشفى العودة في شمال غزة. وفي ذلك الوقت، كان في صحة جيدة بشكل عام، وكان يؤدي مهامه بشكل طبيعي."[14]

"وصل الدكتور البرش بعد خمسة أيام من وصولي إلى مخيم سدي تيمان وصُدمت عندما رأيتهم أطباء أعمل معهم. كانوا في حالة رعب شديد. عندما تم إحضارهم كان الجنود يمسكون بهم ويدفعون رؤوسهم إلى الأسفل، وكانوا جميعًا مكبلين بالأصفاد ويسيرون كالقطار ويد واحدة على كتف الشخص الذي أمامهم. كان الدكتور البرش يتألم من الضرب. وبدا لي من خلال ما سمعته منهم أنه كان هناك المزيد من الشدة في العنف تجاه العاملين في مجال الرعاية الصحية، فقد كانوا يعاملون بعدوانية. كما تعرض الدكتور البرش للعقاب. فخلال فترة احتجازهم، خضع هو وآخرون للاستجواب مرة واحدة على الأقل قبل أن يتم نقلهم إلى مكان آخر. ومن المرجح أنهم خضعوا للاستجواب قبل ثلاثة أيام فقط من هذا النقل. وروى أحد زملائه الذين كانوا يتشاركون نفس الزنزانة مع الدكتور البرش أن الدكتور البرش بدت عليه علامات واضحة على الأذى الجسدي وكان يعاني من صعوبة في التنفس.[15]

وفي منتصف أبريل/نيسان، نُقل الدكتور البرش إلى سجن عوفر، حيث فقد حياته بشكل مأساوي بعد ذلك بوقت قصير. وقد تعرض لتعذيب مروع أثناء وجوده هناك. وروى أحد زملائه السجناء الذين شهدوا الأحداث قائلاً: "أحضر حراس السجن الدكتور البرش إلى القسم في حالة يرثى لها. كان من الواضح أنه تعرض للاعتداء مع وجود إصابات حول جسده. ألقى به حراس السجن في وسط الساحة وتركوه هناك. كان الدكتور البرش غير قادر على الوقوف. ساعده أحد السجناء ورافقه إلى إحدى الغرف. وبعد دقائق قليلة، سُمع صراخ السجناء من الغرفة التي دخلوها معلنين أن الدكتور البرش (قد مات)."[16]

---

14 مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. "خبير أممي يشعر بالرعب من وفاة جراح عظام من غزة في المعتقلات الإسرائيلية". 16 أيار/مايو 2024. https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2024/05/un-expert-horrified-death-gazan-orthopedic-surgeon-israeli-detention

15 منظمة مراقبة العاملين في مجال الرعاية الصحية. "قتل واحتجاز وتعذيب العاملين في مجال الرعاية الصحية في غزة". 7 أكتوبر 2024. https://healthcareworkerswatch.org/publications/reports/the-killing-detention-and-torture-of-healthcare-workers-in-gaza/

16 سكاي نيوز. "كان نور حياتي وفقدته: كيف توفي جراح شهير سجن إسرائيلي بعد نقله من مستشفى غزة". 14 نوفمبر 2024. https://rb.gy/aob3nl

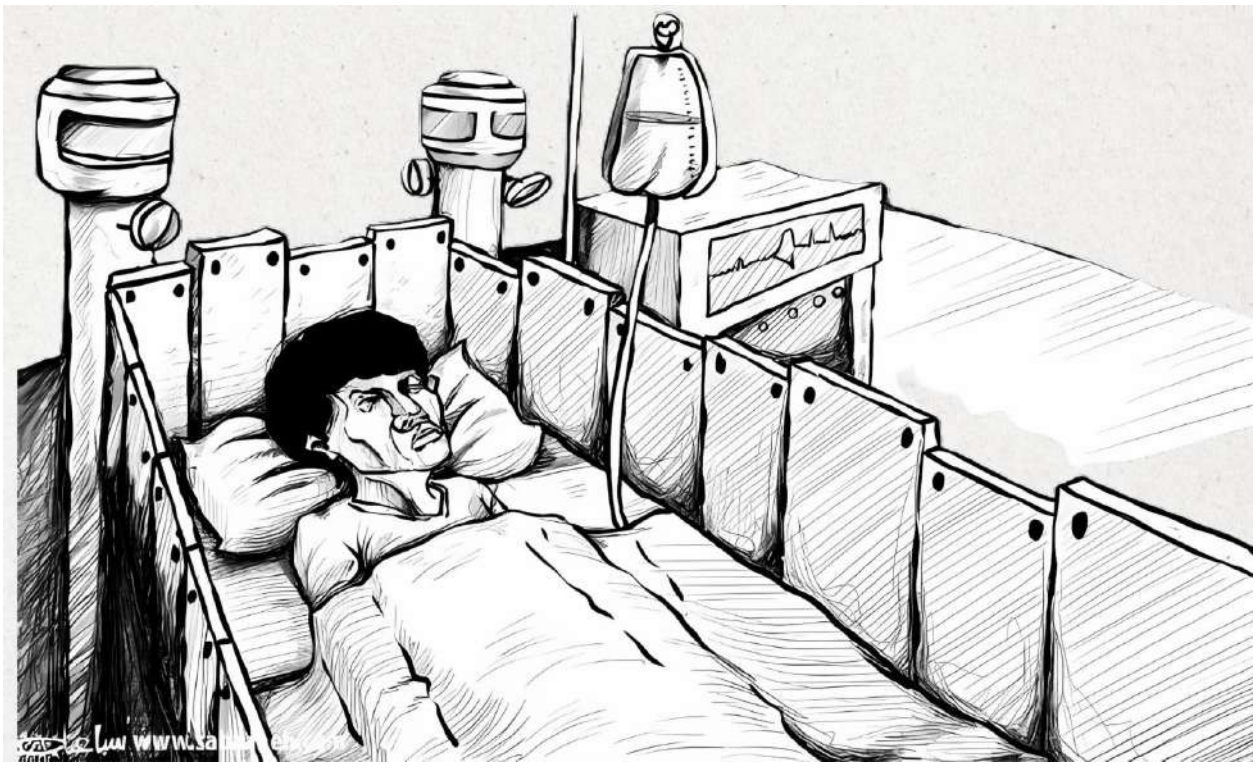

ويشكل التعذيب المنهجي الذي يتعرض له السجناء الفلسطينيون، لا سيما سجناء قطاع غزة، مصدر قلق بالغ. ففي شهر آذار/مارس، تم الإبلاغ عن الوفاة المأساوية لسجينين من قطاع غزة أثناء نقلهما إلى مخيم سدي تيمان بعد تعرضهما للضرب الوحشي على يد الجنود أثناء عملية النقل. وقد تم فتح تحقيق، وفي حين تم استجواب جنديين متورطين في الحادثة، إلا أنه لم يتم اعتقال أي من الجنود، وهو ما يعكس النمط الذي شوهد في التحقيقات في وفاة 33 سجينًا آخر من غزة. اثنان على الأقل من هؤلاء الأشخاص فقدا حياتهما بسبب الإهمال الطبي أو سوء المعاملة، ومع ذلك لم يتم اعتقال أي جندي. وقد توسعت التحقيقات لتشمل 36 حالة تتعلق بمعاملة الأسرى الفلسطينيين و70 حالة تتعلق بسلوكيات وقت الحرب،[17] ولكن نتائج هذه التحقيقات لم يتم الكشف عنها.

**الإهمال الطبي - عمل من أعمال العنف داخل السجون**

يبرز الإهمال الطبي في السجون الإسرائيلية كمظهر بارز من مظاهر العنف المنهجي الذي تمارسه قوات الاحتلال على الأسرى الفلسطينيين. فمنذ لحظة اعتقالهم، يواجه هؤلاء الأفراد تحديات صحية خطيرة تتفاقم بسبب التجاهل والإهمال المتعمد الذي تبديه مصلحة السجون الإسرائيلية. يتجلى هذا الإهمال بطرق مختلفة، بما في ذلك عدم توفير الرعاية الطبية الأساسية للأسرى المصابين، والتأخير في العلاج، وحجب الأدوية، وفي بعض الحالات الرفض الصريح لإجراء العمليات الجراحية الضرورية.

ارتفع الطلب على الرعاية الطبية بين الأسرى بعد 7 أكتوبر، مدفوعًا بالعنف والقمع الشديدين اللذين واجهوهما داخل جدران السجن. ومع ذلك، واصلت مصلحة السجون الإسرائيلية نمط إهمالها وتجاهلها للاحتياجات الصحية العاجلة لهؤلاء الأفراد وحرمانهم من الرعاية الطبية الأساسية. ومع ازدياد حدة التعذيب الجسدي والنفسي خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى الظروف القاسية للاكتظاظ والبيئة غير الصحية ونقص الإمدادات الطبية، بدأت صحة الأسرى تتدهور بشكل مقلق. وأدى هذا التدهور إلى تفاقم العديد من المشاكل الطبية، مما أدى في النهاية إلى فقدان العديد من الأرواح بشكل مأساوي.

---

17 هآرتس. "تحقيق في وفاة معتقلين اثنين من غزة يكشف أن الجنود اعتدوا عليهما أثناء نقلهما إلى منشأة "سدي تيمان"." May 28 .2024 -https://www.haaretz.co.il/news/politics/2024-05-28/ty-article/.premium/0000018f-bbb6 de1f-abcf-ffbf-8de500000?gift=81d48cbaa4c44f9e8dd72af64eac25ca

في الواقع الكئيب الذي يعيشه الأسرى الفلسطينيون في المعتقلات الإسرائيلية، برز الجرب كأداة قمع تقشعر لها الأبدان، وهو رمز لاستراتيجية أوسع نطاقًا من الانتهاكات الممنهجة. وتسبب هذه الحالة الجلدية المعدية حكة والتهابات شديدة، مما يشكل مخاطر صحية خطيرة إذا لم يتم معالجتها على الفور. وتكشف وثائق مؤسسة الضمير أن مصلحة السجون الإسرائيلية سمحت عمدًا بانتشار هذه العدوى من خلال إهمال معايير النظافة داخل الزنازين والحفاظ على ظروف الاكتظاظ التي تعيق توفير بيئة معيشية صحية. علاوة على ذلك، قامت مصلحة السجون الإسرائيلية إما بتأخير العلاج أو عدم توفيره تمامًا، مما أدى إلى تفاقم معاناة المصابين. لم يكن من غير المألوف أن يقضي السجناء الذين يعانون من الجرب أسابيع دون رعاية، مما يسهل انتشار المرض إلى الآخرين.

إن هذا الإهمال الطبي يتجاوز مجرد السهو، فهو يمثل نهجًا محسوبًا يهدف إلى إلحاق المعاناة المستمرة بالسجناء، وتعريضهم لآلام لا هوادة فيها وتفاقم إصاباتهم. وتعد هذه الممارسة جزءًا من استراتيجية أوسع نطاقًا لإساءة معاملة السجناء، حيث يُستخدم الإهمال الطبي كوسيلة لإضعاف الأفراد نفسيًا وجسديًا، مما يسلط الضوء على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تحدث داخل السجون الإسرائيلية.

وكان من أوائل ضحايا هذا الإهمال في عام 2024 عز الدين البنا، الذي توفي بشكل مأساوي في 20 فبراير/شباط. عانى البنا، الذي عانى لفترة طويلة من إعاقة حركية ومشاكل صحية مختلفة، من تعذيب شديد بعد اعتقاله، مما أدى إلى تفاقم حالته الصحية بشكل كبير وأدى النهاية إلى وفاته. شارك زميله السجين "م. ت." تفاصيل مقلقة عن البنا. "كان عز الدين البنا من غزة يعاني من الشلل منذ فترة طويلة بسبب إصابة سابقة، وهو الآن يعاني من مضاعفات خطيرة بما في ذلك التقرحات العميقة. وقد قيّم الطبيب حالته وأكد خطورتها. ولم يتمكن البنا من النوم منذ عدة أيام وهو لا يشعر بأي شيء، ومع ذلك لم يتم نقله إلى المستشفى. وقد اكتسب جلده لونًا مائلاً إلى الاصفرار." [18] ومن المؤسف أن البنا أُعلن عن وفاته في وقت لاحق من اليوم نفسه.

وعلى الرغم من كثرة الحالات التي تعرضت لجرائم طبية داخل السجون إلا أننا لا نستطيع الحديث عنها جميعها، ولذلك سنركز في هذا السياق على بعض الحالات البارزة التي تبرز حجم الانتهاك، ومنها حالات وليد دقة ومحمد موسى وسميح عليوي الذين استشهدوا نتيجة الإهمال الطبي المتعمد والمعاملة القاسية التي تعرضوا لها داخل السجون.

***دراسة حالة - الأسير الشهيد الأسير وليد دقة***

وليد دقة، وهو مفكر وكاتب فلسطيني من مدينة باقة الغربية المحتلة، يبلغ من العمر 61 عامًا، سُجن في عام 1986، وحُكم عليه في البداية بالسجن المؤبد، ثم خُفف الحكم إلى 37 عامًا. وطوال فترة سجنه، تدهورت صحة دقة بشكل ملحوظ، وبلغت ذروتها بتشخيص إصابته بسرطان نادر في نخاع العظم في عام 2022. ولسوء الحظ، عانى من سياسة الإهمال الطبي الممنهج من قبل مصلحة السجون الإسرائيليةوعلى الرغم من توصية الأخصائيين الطبيين بإجراء عملية زرع نخاع عظمي ونقله بيئة أكثر ملاءمة، تجاهلت مصلحة السجون الإسرائيلية هذه الاحتياجات الطبية الملحة، وتركته في ظروف تضر بصحته.

في عام 2023، عانى دقة من سلسلة من المضاعفات الصحية الخطيرة، بما في ذلك سكتة دماغية تسببت في تورم وألم شديد في ساقه. وقوبلت مناشداته بنقله إلى مستشفى مدني بتأخير دام قرابة عشرة أيام. أدى هذا الإهمال إلى إصابته بالتهاب رئوي حاد، مما أدى إلى استئصال جزء كبير من رئته اليمنى في أبريل 2023. بعد العملية الجراحية، أُعيد إلى عيادة سجن الرملة التي

---

18 زيارة المحامي للأسير م. ت. في عيادة سجن الرملة في 20 شباط/فبراير 2024.

على الرغم من تصنيفها كمرفق للسجناء المرضى، إلا أنها تفتقر إلى البنية التحتية الطبية اللازمة للتعامل مع الحالات المعقدة مثل حالته. ويعمل في العيادة في المقام الأول ممرضون وممرضات وليس أطباء مؤهلين، مما يزيد من تعقيدات رعايته. استمرت حالة وليد في التدهور، وتميزت بفقدان الوزن الشديد وضيق التنفس، مما استلزم استخدام أسطوانة أوكسجين اصطناعي. وقد أدى فشل إدارة السجن في توفير الرعاية الطبية الكافية إلى تعريض حياته لخطر شديد.[19]

ونظراً للتهديد الخطير لحياة دقة ورفض سلطات السجن المستمر لتوفير الرعاية الطبية اللازمة، قدمت أسرته طلباً بالإفراج المبكر إلى "لجنة الإفراج المشروط" في 10 مايو/أيار 2023. وقد استندوا في طلبهم على المادة 7 من "قانون الإفراج المشروط من الاحتجاز لعام 2001"، والتي تنص على أن "اللجنة مخولة بالإفراج عن أي سجين بشروط معينة بعد الاطلاع على التقارير الطبية، خاصة إذا كانت الأسباب الطبية تشير إلى أن متوسط العمر المتوقع للسجين محدود أو أن المرض خطراً على حياته". ومع ذلك، قررت اللجنة في 31 مايو/أيار، خلال جلسة عقدت في سجن الرملة، أن قضية دقة لا تقع ضمن اختصاصها لأنه مصنف كسجين شديد الحراسة. وبناءً على ذلك، أحالت الملف إلى "لجنة الإفراج المبكر"، التي تتعامل مع الأسرى المحكومين بالسجن المؤبد وغيره. على الرغم من أن المحاكم الإسرائيلية فرضت في البداية حكمًا بالسجن المؤبد لمدة 37 عامًا على دقة والذي كان من المقرر أن ينتهي في 24 مارس 2023، إلا أن الوضع أخذ منحى آخر عندما قررت المحكمة تمديد حكمه بسنتين إضافيتين بسبب تورطه في تهريب الهواتف المحمولة إلى السجن. هذا الحكم الجديد منفصل تمامًا عن الحكم الأصلي، مما أدى فعليًا إلى إطالة مدة سجنه.

وعند إحالة القضية إلى "لجنة الإفراج المبكر" لتقييمها، قامت اللجنة بفحص الملف وتوافقت مع وجهة نظر المستشار القانوني، حيث تعاملت مع الحكمين على أنهما حكم واحد متصل. وبالتالي، أقرت اللجنة بالوضع القانوني للدقة كسجين يقضي عقوبة السجن المؤبد، وهو أمر أساسي لتحديد اختصاص اللجنة في النظر في قضيته. وبناءً على ذلك، استندت اللجنة إلى المادة (40/أ) من "قانون مكافحة الإرهاب لعام 2016"، والتي تنص على عدم جواز الإفراج المبكر عن السجناء المتهمين بالقتل أو الشروع في القتل عندما ترى المحكمة أن هذه الأفعال أعمال إرهابية.

وهكذا، رفضت اللجنة طلب دقة في 26 حزيران/يونيو. وقد استندت اللجنة في قرارها إلى قانون يستهدف الأسرى الفلسطينيين تحديدًا ويفرض عليهم ممارسات تمييزية ضدهم، وقد تلاعبت دولة الاحتلال بهذا القانون لخدمة أجندتها السياسية وتجريد الفلسطينيين من حقوقهم المشروعة وحرمانهم من المعاملة المتساوية مع المواطنين اليهود. وهو مجرد آلية لتبرير الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان التي ترتكبها سلطة الاحتلال.

إن الطبيعة التعسفية والمتحيزة للقانون تنعكس في قرار اللجنة، وهو قرار تعسفيّ بالقدر نفسه ويسلط الضوء على التواطؤ الأوسع نطاقًا للنظام الاستعماري ككل في تعامله مع الأسرى الفلسطينيين. وهو يؤكد على الظلم العميق للاحتلال الإسرائيلي الذي يواصل ملاحقة دقة استنادًا إلى قضية عفا عليها الزمن كان من المفترض أن تنتهي بانتهاء مدة محكوميته. لقد تجندت الأجهزة الاستعمارية بأكملها للنيل من دقة وتعريضه لمخاطر صحية وإبقائه في ظروف اعتقال مزرية، مع حرمانه من الرعاية الطبية المناسبة.

ظلت عائلة دقة مصممة على موقفها رافضة قبول أحكام اللجنتين. وبدلاً من ذلك، استأنفت العائلة أمام المحكمة المركزية في اللد، طاعنةً في الإفراج عنه. وعُقدت جلسة استماع في 16 يوليو، ولكن على الرغم من الجلسات المتعددة لمراجعة الطعن، حكمت المحكمة المركزية في نهاية المطاف في 7 أغسطس برفض الإفراج المبكر عن دقة، واختارت تأييد احتجازه حتى مع تدهور صحته بشكل ملحوظ في الأشهر التي سبقت هذا القرار. بعد 38 عامًا قضاها خلف القضبان وجهود حثيثة من أسرته لتأمين حريته، سادت سياسة الإهمال الطبي القاسية التي أدت إلى استشهاد دقة يوم الأحد 7 أبريل 2024 في مستشفى أساف هاروفيه.

***إساءة المعاملة بعد الوفاة***

وصعّدت دولة الاحتلال من سوء معاملتها لدقة وعائلته بإعلانها عن نيتها احتجاز جثمان دقة، وسلبت منه ومن عائلته حقهم الأساسي في الدفن اللائق. حتى عندما حاولت العائلة إقامة مراسم العزاء، قامت الشرطة الإسرائيلية بتعطيل التجمع من خلال مداهمة خيمة العزاء. وردًا على هذه المداهمة العنيفة التي أسفرت عن اعتقال العديد من أفراد العائلة و

---

19 للمزيد من التفاصيل حول المشاكل الصحية والإهمال الطبي الذي تعرض له السجين وليد دقة، اضغط
الإفراج الفوري عن الأسير السياسي الفلسطيني وليد دقة المصاب بسرطان النخاع العظمي والمهدد الوشيك بتدهور حالته الصحية بسبب سياسة الإهمال الطبي المتعمد من قبل مصلحة السجون الإسرائيلية | الضمير

بعث مركز عدالة - المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل برسالة عاجلة بتاريخ 8.4.2024 إلى مفوض الشرطة الإسرائيلية، يعقوب شبتاي، وقائد مركز شرطة باقة الغربية بن شوستر، بشأن منع الشرطة الإسرائيلية إقامة خيام العزاء في باقة الغربية واستخدام القوة المفرطة التي أدت إلى إصابة المشاركين. وشدد مركز عدالة على أنه بموجب القانون الإسرائيلي لا يحق للشرطة منع إقامة خيام العزاء المخصصة لتقديم العزاء. وعليه، طالب مركز عدالة الشرطة بالامتناع عن أي تدخل إضافي في هذه المسألة والتوقف فورًا عن انتهاك حق العائلة في الكرامة وفي العزاء وتكريم المتوفى.[20]

في 11 حزيران/يونيو، وخلال المناقشات بشأن الالتماس الذي قدمته عائلة دقة، أبلغت الدولة المحكمة العليا أنه في 9 حزيران/يونيو، صادق المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون الأمنية على قرار وزير الدفاع يوآف غالانت باحتجاز جثمان دقة كورقة مساومة للمفاوضات المستقبلية مع حماس. وقالت الدولة كذلك أنه على الرغم من أن القرار يستند إلى "حالة استثنائية للغاية"، تبرر الخروج عن سياسة عدم احتجاز المواطنين الإسرائيليين، إلا المجلس الوزاري المصغر قرر مواصلة احتجاز جميع المواطنين الفلسطينيين المحتجزة في إسرائيل إلى حين اتخاذ قرار من قبل الحكومة بشأن السياسة الشاملة في هذا الشأن. في التحديث الذي قدمته الدولة إلى المحكمة العليا، جادلت الدولة بأنه ينبغي رفض الالتماس لأنه لا يوجد أي أساس لتدخل المحكمة العليا في قرار وزير الدفاع.[21] تواصل دولة الاحتلال احتجاز جثمان الشهيد وليد دقة إلى جانب 63 جثمانًا آخر لأسرى متوفين حتى نهاية عام 2024.

**احتجاز جثامين السجناء المتوفين**

تبرز ممارسة احتجاز جثامين الأسرى الشهداء كوسيلة هامة من وسائل العقاب الجماعي التي تستخدمها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني. فالسلطات الإسرائيلية برفضها إعادة جثامين من يموتون في الاحتجاز، تجرد العائلات من حقها الأساسي في بموجب الممارسات الثقافية والتقليدية. إن هذا النهج يتجاوز مجرد العقاب؛ فهو يشكل انتهاكًا صارخًا للقانون الإنساني الدولي الذي يفرض احترام كرامة المتوفين وحقوق أسرهم في الحداد والدفن اللائق.
تُستخدم هذه السياسة كأداة للضغط السياسي، ومثال على ذلك حالة الشهيد وليد دقة الذي أشارت السلطات الإسرائيلية إلى أنها قد تستخدم جثمانه في المفاوضات المستقبلية لتبادل الأسرى. إن مثل هذه الإجراءات لا تعاقب الشهيد فحسب، بل تلحق المعاناة بعائلته أيضًا. إن تأثير هذه السياسة واسع النطاق، حيث لا يقتصر تأثيرها على حفنة من الأفراد بل يشمل عشرات الأسرى الشهداء. وفي الوقت الراهن، لا تزال جثامين 63 أسيرًا متوفى محتجزة لدى إسرائيل، تاركين عائلاتهم في حالة من الكرب والقلق على مصير أحبائهم - سواء كانت رفاتهم لا تزال مخزنة في المنشآت الإسرائيلية أو تم دفنهم سرًا في ما يسمى "مقابر الأرقام" حيث تخفي إسرائيل جثث الفلسطينيين.

---

20 عدالة. "عدالة إلى الشرطة الإسرائيلية: تفكيك خيمة العزاء في بيت عائلة الأسير الفلسطيني المتوفى مؤخرًا وليد دقة غير قانوني". 9 نيسان/أبريل 2024. https://www.adalah.org/ar/content/view/11091

21 عدالة. "الدولة تبلغ المحكمة العليا أنها ستواصل احتجاز جثمان وليد دقة وجثامين مواطنين فلسطينيين آخرين كورقة مساومة للمفاوضات مع حماس". 12 حزيران/يونيو 2024. https://www.adalah.org/ar/content/view/11131

في 14 شباط/فبراير 2024، خطت الهيئة العامة للكنيست خطوة مهمة نحو إضفاء الشرعية على احتجاز الأسرى المتوفين من خلال المصادقة على ثلاثة مشاريع قوانين في قراءة أولية. من شأن هذه القوانين أن تمنع الحكومة الإسرائيلية من إعادة جثامين المقاومين الفلسطينيين الذين يصنفهم القانون الإسرائيلي على أنهم ارتكبوا "عملاً إرهابيًا" أثناء وفاتهم[22]. ورغم أن هذه التشريعات لا تزال في مراحلها الأولى، إلا أن الموافقة المبدئية عليها تشير إلى نية واضحة من الحكومة الإسرائيلية للاستمرار في هذه الممارسة، وتحويلها من سياسة قانون رسمي بالرغبة في الانتقام.

إن استمرار السلطات الإسرائيلية في احتجاز رفات الأسرى الذين سقطوا في السجون الإسرائيلية يمثل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي. وتتناقض هذه الممارسة مع العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تنص على احترام كرامة المتوفين والحفاظ على حقوق أسرهم في إجراء مراسم الدفن اللائقة. وعلى وجه التحديد، تتعارض هذه الممارسة مع المادة 17 من اتفاقية جنيف الأولى لعام 1949، والتي تنص على وجوب أن تضمن أطراف النزاع دفن الموتى بكرامة واحترام عاداتهم الدينية ومعاملتهم برحمة ورعاية، بما يضمن عدم تعريض أي شخص لمعاملة غير إنسانية أو تركه دون تحديد هويته. وعلاوة على ذلك، تؤكد المادة 34 من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف لعام 1977 على حظر أي أعمال تنتهك الكرامة الشخصية، بما في ذلك المعاملة المهينة أو الحاطة بالكرامة الشخصية للأشخاص المتوفين.

كما أن هذه السياسة تتعارض مع المادة 8 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية التي تصنف "الاعتداء على كرامة الإنسان، ولا سيما المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة" كجريمة حرب. وعلاوة على ذلك، فإنها تنتهك المادة 3/1 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تؤكد على أن لكل إنسان الحق في احترام كرامته حتى بعد الموت.

ولا تكتفي دولة الاحتلال برفضها إعادة جثامين الأسرى الذين سقطوا وحرمان العائلات من إلقاء نظرة الوداع الأخيرة فحسب، بل إنها تنتهج أسلوباً ممنهجاً للعقاب الجماعي والتعذيب النفسي. ويشكل هذا السلوك انتهاكًا صارخًا للمادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تحظر صراحةً "المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة". هذه الأفعال غير قانونية بشكل لا لبس فيه بموجب القانون الدولي وتتطلب مساءلة عالمية لوقف هذه الانتهاكات الفظيعة. وعلى الرغم من هذا الخرق الواضح الذي لا يمكن إنكاره، إلا أن دولة الاحتلال مستمرة في تكتيكاتها القمعية، بل وصعّدتها بعد 7 أكتوبر.

***دراسة حالة - السجين الشهيد محمد موسى***

ألقي القبض على محمد موسى البالغ من العمر 37 عامًا في بيت لحم في 20 أبريل 2023. وكانت هذه أول مواجهة له مع القانون. كان موسى زوجًا مخلصًا وأبًا لثلاث بنات، أصغرهن لم يتجاوز عمرها ثلاث سنوات فقط، وقد واجه موسى تحديات صحية كبيرة قبل اعتقاله، بما في ذلك مرض السكري. وبشكل مأساوي، خلال الفترة التي قضاها في

---

22 مضر. "في قراءة أولية: ثلاثة مشاريع قوانين تمنع جثامين الفلسطينيين"." 14 شباط/فبراير 2024.
http://tinyurl.com/yc5bc4kp

في المعتقل، عانى من إهمال طبي شديد، حيث لم تقتصر معاناته على إصابته بمرض السكري فحسب، بل عانى أيضًا من الجرب؛ وهي حالة انتشرت بين النزلاء في المنشآت الإسرائيلية. وعلى الرغم من تدهور حالته الصحية، فشلت مصلحة السجون الإسرائيلية في توفير الرعاية الصحية الكافية له، مما أدى إلى إعلان استشهاده في 13 أكتوبر 2024.

كان السجين موسى محتجزًا في البداية في القسم 8، الغرفة 107 في سجن ريمون قبل إلى القسم 6 مع العديد من السجناء الآخرين، بمن فيهم السجين م. ش. المفرج عنه مؤخرًا. خلال فترة احتجازهم، تفشى الجرب بشكل كبير في جميع أقسام السجن، مما أدى إلى ارتفاع عدد الإصابات بين السجناء. أصيب موسى بالجرب في مايو 2024. ونظرًا لحالته الصحية التي كان يعاني منها من قبل والعدوى الجديدة، حث محاميه المحكمة على ضمان حصوله على العلاج اللازم، مشيرًا إلى أن موسى قدم طلبات متعددة لإدارة السجن للحصول على الرعاية الطبية، والتي تم رفضها جميعًا. وقضت المحكمة بضرورة نقله إلى العيادة لتلقي العلاج المناسب. ومع ذلك، عندما اصطحبه حراس السجن إلى العيادة، قاموا بتكبيل يديه وقدميه بقيود معدنية وربطهما بسلسلة، وهو أمر معتاد بالنسبة للسجناء شديدي الخطورة. وخلال عملية النقل، تعرض للإيذاء الجسدي وحرم في نهاية المطاف من العلاج الذي كان في أمس الحاجة إليه من الجرب الذي كان يعاني منه.

وروى السجين م. ش. المصير المأساوي لموسى قائلاً: "كان موسى يعاني من مرض السكري، وبعد إصابته بمرض جلدي حاد، أصيب بالتهاب أفقده القدرة على الحركة، ولم يبقَ له من القدرة على الحركة سوى عينه. كان على زملائه النزلاء مساعدته في تلبية احتياجاته الأساسية مثل استخدام الحمام وتناول الطعام. انتشر المرض الجلدي في جميع أنحاء جسده، حتى بين أصابعه، ولم يستثنِ سوى رقبته ووجهه، مما أدى إلى تدهور حالته الصحية بشكل كبير." [23] كما روى السجين المفرج عنه: "في أحد الأيام، اقترب منا نائب مدير السجن، وقال لنا بالعبرية - التي أفهمها - "أنتم زومبي ولستم بشرًا." تُسلط هذه الملاحظة الضوء على الوضع المزري للسجناء الذين يعانون من سوء المعاملة وسوء المعاملة وتفشي مرض الجرب. وعلى الرغم من التزام إدارة السجن بضمان الرعاية الطبية المناسبة للسجناء، إلا أنها أهملت واجباتها واختارت بدلاً من ذلك السخرية من السجناء من خلال وصفهم بـ "الزومبي".

W. ر.، وهو سجين سابق نقل تجربته إلى هيئة شؤون الأسرى ونادي الأسير، قائلاً: "في سجن ريمون، كان السجانون يشيرون إلى القسم 6 باسم قسم "الزومبي" بسبب الآثار المنهكة التي كان يتركها هذا المرض على السجناء. وبدا أحد السجناء كما لو كان يعاني من حروق شديدة، وكان ما يقرب من 85 من أصل 155 معتقلاً في ذلك القسم تظهر عليهم درجات متفاوتة من هذه الأعراض المقلقة."[24]

وقد واجهت منظمات حقوق الإنسان تحديات كبيرة في جمع معلومات واضحة ونهائية بشأن السجين محمد موسى. فقد منعت مصلحة السجون الإسرائيلية المحامين من زيارة السجناء لفترات طويلة، وكثيراً ما قامت بنقل السجناء بين المنشآت. وقد أعاق ذلك بشدة الجهود المبذولة للحصول على تفاصيل دقيقة وشاملة حول وفاة العديد من السجناء. وتتبع هذه الإجراءات من سياسة التكتم المتعمدة التي تهدف إلى إخفاء الجرائم التي تحدث داخل نظام السجون، مع تواطؤ مصلحة السجون والمحاكم الإسرائيلية التي تعمل على طمس الحقيقة وإخفاء الانتهاكات المستمرة بحق الأسرى الفلسطينيين. إن هذا التواطؤ يؤكد على السياسات القمعية التي تنتهجها السلطات الإسرائيلية والتي تضرب بجذورها في القمع والجهد المنهجي لإخفاء الظلم الذي يتعرض له الأسرى الفلسطينيون.

***دراسة حالة - الأسير الشهيد الأسير سميح عليوي***

---

23 مقابلة ميدانية أجرتها مؤسسة الضمير مع الأسير المحرر (م. ش.) في 9 نوفمبر 2024

24 جمعية نادي الأسير الفلسطيني. "تقوم هيئة شؤون الأسرى بالتعاون نادي الأسير بفحص رواية أسير محرر حديثاً كان برفقة الشهيد محمد موسى منذ شهر آذار وحتى شهر أيلول". 13 أكتوبر 2024.
https://www.ppsmo.ps/home/news/15515?culture=ar-SA

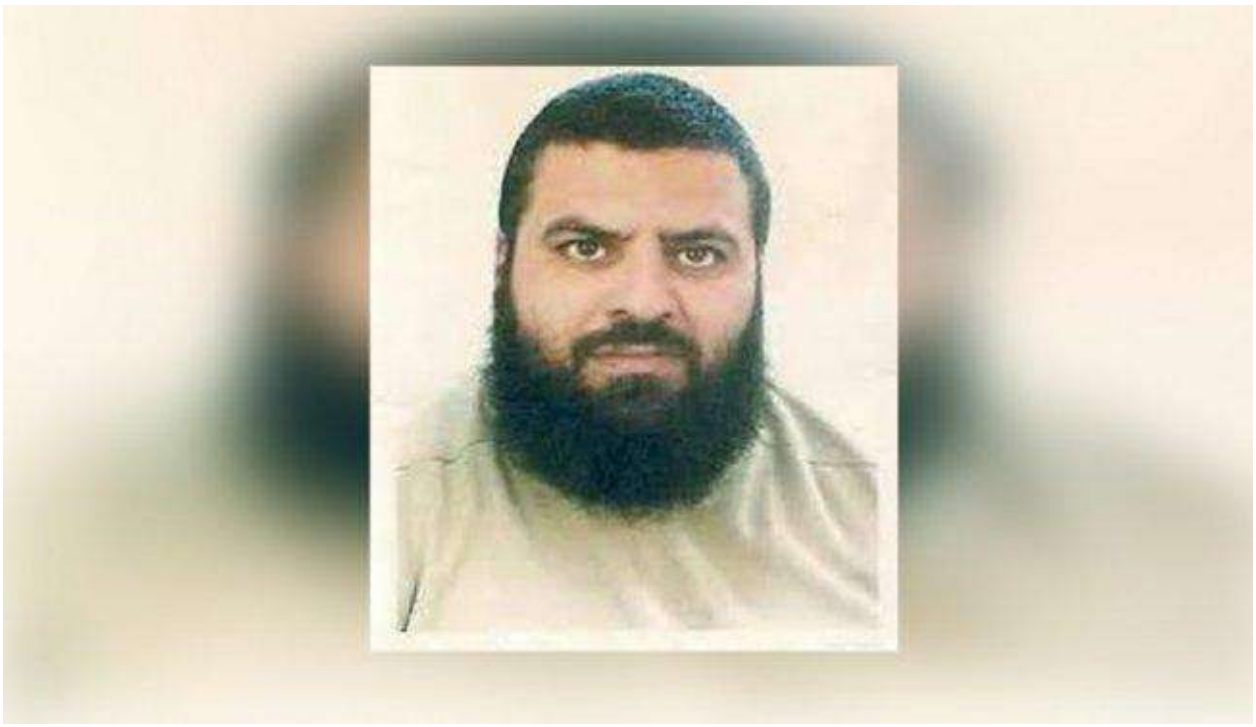

بتاريخ 23 أكتوبر 2023، تم اعتقال المواطن سميح عليوي من منزله في مدينة نابلس. أثناء اعتقاله لم يستخدم الجنود الإسرائيليون القوة ضده. نُقل بعد ذلك إلى مركز تحقيق واحتجاز حوارة، حيث أمضى يومين قبل نقله إلى سجن مجدو. وبعد شهر هناك، تم نقله إلى سجن النقب. لسوء الحظ، أثناء نقله إلى سجن النقب في سيارة نقل الأسرى، تعرض للاعتداء. عند وصوله، هاجمه أفراد من وحدة كيتر ووحدة نحشون، المكلفة بنقل الأسرى، بوحشية بالعصي والركل. كما قاموا بإذلاله هو والعديد من السجناء الآخرين بإجبارهم على الزحف على أربع.

***تدهور الحالة الصحية لعليوي في السجون الإسرائيلية***

لم يكن يعاني عليوي من أي مشاكل صحية مزمنة قبل اعتقاله، باستثناء عملية جراحية سابقة لاستئصال ورم حميد من أمعائه الدقيقة في مستشفى رفيديا في نابلس. وقد نتج عن هذه العملية فتق خارج المعدة مما تطلب إجراء عملية جراحية أخرى، والتي تم تأجيلها للأسف بسبب اعتقاله. وخلال فترة احتجازه، تعرض خلال فترة اعتقاله للضرب المبرح الذي أدى إلى تفاقم مشاكله الصحية، بما في ذلك زيادة حجم الفتق. أشار طبيب في عيادة سجن مجدو إلى أنه يحتاج إلى عملية جراحية لزراعة شبكية العين، لكن حراس السجن منعوه من الوصول إلى العيادة. وعندما تقدم محاميه بالتماس للمحكمة للحصول على العلاج الطبي اللازم بسبب آلام عليوي، وجه القاضي بعرضه على الطبيب. وخلال هذه أكد الطبيب أنه سيتم إجراء جراحة زراعة الشبكية عند الضرورة، ومع ذلك لم يتم أخذ عليوي لإجراء أي تقييمات طبية أخرى على الرغم من طلباته المستمرة.

وعند زيارته له في سجن النقب، قال محاميه: "يريني عليوي بطنه الذي يبدو أن به كتلة بحجم كرة التنس. من الواضح أن هناك مشكلة خطيرة، ولم يفحصه أي أخصائي طبي هنا. يجب عليه ربط قطعة من القماش حول بطنه، كما أنه يعاني من مشاكل في الأعصاب في الجانب الخارجي من كفه اليسرى، ويعاني من تشنجات شديدة عند تقييد يديه. وعلامات الأصفاد على معصميه لا تخطئها العين."[26]

بعد تدهور الحالة الصحية للأسير عليوي، قامت مؤسسة الضمير بتصعيد قضيته إلى مؤسسة متخصصة بمتابعة القضايا الطبية داخل السجون الإسرائيلية. وفي 20 أيار/مايو 2024، تواصلت هذه المؤسسة مع رئيس القسم الطبي في

---

25 زيارة المحامي للأسير سميح عليوي في سجن النقب في 26 مارس 2024.
26 المرجع نفسه.

الخدمات في مصلحة السجون الإسرائيلية (IPS). وأوضحت المراسلات أنه أثناء زيارة محاميه له، أفاد عليوي بأنه يعاني من ألم شديد في البطن وتورم يشبه الورم. شخّص طبيب السجن إصابته بفتق وأوصى بإجراء فحص بالموجات فوق الصوتية واستشارة جراح لتحديد العلاج اللازم. وعلى الرغم من تقاريره المستمرة عن آلامه الشديدة، إلا أنه لم يتلق بعد الفحوصات الموصى بها أو التدخل الجراحي. وعلاوة على ذلك، ذكر عليوي أنه قبل اعتقاله، خضع لعملية جراحية في كتفه الأيسر، ويعاني الآن من آلام شديدة وتشنجات عضلية بسبب تقييد يديه مقيدتين خلف ظهره، متجاهلين حالته الصحية. واختتمت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان رسالتها بالحث على توفير الرعاية الطبية الأساسية التي يحتاجها عليوي.[27]

ورداً على ذلك، ردت مصلحة السجون الإسرائيلية في 4 يونيو، وأقرت بوجود ألم في البطن لدى عليوي. ومع ذلك، ذكروا أن الفحص السريري الذي أجري في 23 مايو لم يكشف عن أي نتائج "مقلقة"، وبالتالي، لم يكن هناك حاجة إلى مزيد من التدخل أو العلاج في ذلك الوقت. كما دحضت مصلحة السجون الإسرائيلية أي ادعاءات تتعلق بآلام العضلات أو الكتف، مؤكدة أن الحالة الصحية العامة للعيوي كانت "مرضية ومستقرة".

وقد أدى إصرار مصلحة السجون الإسرائيلية على تكريس الظلم الطبي ضد السجناء، إلى جانب فشلها في تقديم العلاج المناسب، إلى إهمال جسيم أثناء الفحوصات الطبية وفشل مقلق في التشخيص الدقيق للأمراض التي تتطلب عناية طبية مناسبة. وهكذا، قام محامٍ من منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان بزيارة عليوي في سجن النقب في أغسطس 2024، حيث أفاد عليوي بأنه يعاني من آلام شديدة في البطن. وذكر أنه تم فحصه في عيادة السجن قبل شهرين تقريبًا لكنه لم يتلق أي علاج. وسلطت المراسلات الضوء على معاناته الأخيرة مع الألم الشديد والغثيان، مما دفع الأطباء إلى حث إدارة السجن على إعادة تقييم حالته والتأكد من الرعاية الطبية اللازمة لتحديد السبب الجذري لمعاناته.[29]

ورداً على هذه المراسلة، ذكرت مصلحة السجون الإسرائيلية في 7 أكتوبر/تشرين الأول أن عليوي خضع لفحوصات طبية في 4 سبتمبر/أيلول وأن حالته الصحية قد استقرت. ومع ذلك، في 14 سبتمبر، عاد إلى عيادة السجن، وفي اليوم التالي، ساءت حالته الصحية، مما أدى إلى نقله إلى مستشفى سوروكا. وهناك، تم إدخاله إلى قسم الأمراض الباطنية بسبب الألم الشديد والدوار وفقدان الشهية. تلقى علاجًا عن طريق الوريد لمعالجة نقص الأملاح قبل خروجه من المستشفى. في 16 سبتمبر، نُقل إلى عيادة سجن الرملة لتلقي المزيد من الرعاية الطبية.

نُقل عليوي إلى عيادة سجن الرملة لتلقي العلاج والمراقبة المستمرة بسبب التدهور الخطير في حالته الصحية. وأبلغ المسؤولون في العيادة منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان أنه على الرغم من أن عليوي ظل واعياً تماماً ومستقراً من حيث التنفس والدورة الدموية، إلا أنه كان ضعيفاً وهزيلاً بشكل ملحوظ، وكان يعاني من صعوبة في بكلماته. وكان وزنه قد انخفض إلى 40 كيلوغرامًا فقط، وعلى الرغم من أنه كان يستطيع المشي بمفرده، إلا أنه كان يفعل ذلك بخطى بطيئة. في 23 سبتمبر/أيلول، نُقل في سيارة إسعاف إلى مستشفى شامير بعد أن عانى من انخفاض حاد في مستويات البوتاسيوم (1.4). وفي قسم الطوارئ في المستشفى، تلقى سوائل محقونة بالبوتاسيوم في قسم الطوارئ في المستشفى، وتم تسريحه في صباح اليوم التالي إلى عيادة سجن الرملة، حيث استمر في تلقي علاج البوتاسيوم والمغنيسيوم عن طريق الفم. وأشارت مصلحة السجون الإسرائيلية إلى أن عليوي كان تحت الإشراف الطبي في عيادة سجن الرملة وتمت إحالته لإجراء فحوصات خارجية شاملة، على الرغم من أنه لم يتم تحديد موعد لها بعد.[30]

***الوضع القانوني لإيلايوي***

بعد اعتقاله، وُضع عليوي رهن الاعتقال الإداري، وحُدد الأمر الأولي لمدة ستة أشهر. وبمجرد انتهاء هذه الفترة، مدد القائد العسكري اعتقاله لمدة ستة أشهر أخرى، ولكن هذه المرة تم تخفيضها إلى أربعة أشهر. في وقت لاحق، تم تجديد أمر الاعتقال الإداري مرة أخرى لمدة أربعة أشهر إضافية، مما أدى إلى صدور ثلاثة أوامر منفصلة بحقه. في أوائل نوفمبر/تشرين الثاني 2024، عندما حدث التجديد الثالث للاعتقال الإداري لعليوي في مطلع نوفمبر/تشرين الثاني 2024، تواصلت زوجته

---

27 أطباء من أجل حقوق الإنسان - إسرائيل. "مراسلة إلى مصلحة السجون الإسرائيلية بشأن توفير الرعاية الطبية للسجين سميح عليوي"، 20 أيار/مايو 2024.

28 مصلحة السجون الإسرائيلية. "رد على مراسلات منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان - إسرائيل بشأن الرعاية الطبية للسجين سميح عليوي". 4 حزيران/يونيو 2024.

29 أطباء من أجل حقوق الإنسان - إسرائيل. "مراسلة إلى مصلحة السجون الإسرائيلية بشأن توفير الرعاية الطبية للسجين سميح عليوي"، 20 أيار/مايو 2024.

30 مصلحة السجون الإسرائيلية. "رد على مراسلات أطباء من أجل حقوق الإنسان - إسرائيل بشأن الرعاية الطبية للسجين سميح عليوي". 7 أكتوبر 2024.

إلى مؤسسة الضمير للتعبير عن مخاوفها. وأبلغت المحامية أن عليوي يعاني من مشاكل صحية كبيرة، كما نقل لها سجناء سابقون. وردًا على ذلك، طلبت المحامية تقريرًا طبيًا حديثًا من العائلة لتقديمه إلى المحكمة لتقديم استئناف عاجل. كان آخر تحديث طبي تلقته الأسرة بشأن حالته الصحية يعود إلى أغسطس 2024.

وقدم المحامي التقرير الطبي إلى محكمة عوفر العسكرية وطلب عقد جلسة استئناف عاجلة، لكن المحكمة رفضت الطلب في 11 نوفمبر/تشرين الثاني. وبررت الرفض بالقول إن التقرير المرفق يشير إلى أن حالة عليوي ليست مستعجلة ولا تهدد حياته بشكل خطير، وطلبت تقديم تقرير طبي أحدث. ومع ذلك، من المهم الإشارة إلى أن المحكمة أصدرت هذا القرار بعد استشهاد عليوي في السجن، بينما كانت الأسرة لا تزال تأمل في إنقاذه، حيث لم تتلق أي معلومات رسمية عن استشهاده حتى ذلك التاريخ.

***جهود العائلة للكشف عن معلومات حول عليوي***

لقد كان للإبادة الجماعية المستمرة التي ترتكبها دولة الاحتلال منذ 7 أكتوبر عواقب وخيمة، لا سيما على الأسرى. حيث تُركت العائلات في الظلام، غير قادرة على التواصل مع أحبائها أو معرفة مصيرهم أثناء احتجازهم في السجون الإسرائيلية. إحدى هذه العائلات هي عائلة سميح عليوي، الذي عانى من حالة من عدم اليقين لفترة طويلة فيما يتعلق بسلامته. وعندما تواصلت العائلة مع منظمات حقوق الإنسان للمساعدة في تحديد مكان وجوده، قوبلت بأخبار محبطة: اسمه غير موجود في سجلات مصلحة السجون الإسرائيلية، بما في ذلك عيادة سجن الرملة، مما يلقي بظلال من الشك على وضعه.

وفي 15 تشرين الثاني/نوفمبر، تلقت العائلة خبرًا مأساويًا باستشهاد عليوي داخل السجن، وتم نقل الخبر عبر الارتباط الفلسطيني. كشفت التحقيقات الإضافية مع هيئة شؤون الأسرى أنه توفي بالفعل في 6 نوفمبر.[31] إن رد المحكمة، التي دعت إلى تقديم استئناف بعد الإعلان عن استشهاده، يؤكد تواطؤ أجهزة الدولة الإسرائيلية المختلفة في إخفاء المعلومات الهامة والتعتيم على الجرائم المرتكبة بحق الأسرى. يسلط هذا الوضع الضوء على انعدام المساءلة المثير للقلق. وفي ضوء هذا التواطؤ، لعب الأسرى السابقون دورًا حاسمًا في تسليط الضوء على الانتهاكات والفظائع التي تعرضوا لها خلال فترة وجودهم في المعتقلات الإسرائيلية وخلال نقلهم إلى السجون المركزية.

جمعت منظمات حقوق الإنسان روايات عديدة من أسرى سابقين شهدوا حوادث استشهاد مأساوية داخل المعتقلات الإسرائيلية. إحدى هذه الروايات جاءت على لسان الأسير م. ن. الذي شهد استشهاد معاذ ريان، وهو من ذوي الاحتياجات الخاصة، في معتقل "سدي تيمان"، وهو حادث مفجع. اعتُقل معاذ في 13 أكتوبر 2023. "معاذ ريان كان شهيدًا. وُلد من ذوي الاحتياجات الخاصة، ولم يكن قادرًا على تحريك عينيه ولسانه فقط. كان يحتاج إلى دواء وعلاج، وهو ما حُرم منه. ونتيجة لذلك، لم يتمكن من تناول الطعام أو الشراب لمدة ثلاثة أيام تقريبًا بسبب عدم توفر الدواء اللازم له، وتدهورت حالته الصحية بسرعة. طلبنا مرارًا وتكرارًا الحصول على دوائه، لكن مناشداتنا لم تلقَ استجابة. في اليوم الثالث عشر أو الرابع عشر من احتجازي، فقد معاذ قدرته على الكلام، وبعد فترة وجيزة، لاحظنا أن عينيه توقفتا عن الحركة. كان معنا طبيب الأوعية الدموية، الذي كان يعمل في مستشفى كمال عدوان قبل اعتقاله، وفحص معاذ. أكد أن معاذ قد توفي ولم يكن لديه نبض. بدأنا بالصراخ طلبًا للنجدة حتى وصل الجيش لأخذه، وبعد ذلك فقدنا الاتصال به."[32]

**الاختفاء القسري - شهداء غزة: عندما تفشل الإحصائيات في تصوير القصة الحقيقية**

31 مقابلة هاتفية أجريت مع زوجة عليوي في 25 نوفمبر 2024.
32 مقابلة هاتفية أجريت مع السجين المفرَج عنه م. ن. في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، بدأت القوات الإسرائيلية حربًا مدمرة ودموية ضد جميع الكائنات الحية في قطاع غزة، بغارات جوية وعمليات برية لا هوادة فيها. وقد تغلغل الجيش الإسرائيلي في كل زاوية من زوايا القطاع، مما أدى إلى خسائر مأساوية في الأرواح تجاوزت 45,000 شخص.[33] وإلى جانب هذه الهجمات، استهدفت الاعتقالات الواسعة النطاق أفرادًا من جميع مناحي الحياة داخل المجتمع الفلسطيني.

ومع تصاعد حملة القمع، واجه المعتقلون أشكالاً قاسية من التعذيب سواء أثناء اعتقالهم أو بعد نقلهم إلى مراكز الاحتجاز الإسرائيلية. فمنذ بداية الحرب وحتى عام 2024، فقد العديد من المعتقلين من غزة حياتهم بشكل مأساوي - بعضهم بسبب التعذيب الوحشي الذي تعرضوا له، بينما استسلم آخرون للإهمال الطبي المتعمد. وقد توفي العديد من الأسرى الذين كانوا يعانون من أمراض مزمنة أو إصابات ناجمة عن ممارسات الجيش الإسرائيلي بعد اعتقالهم مباشرة من المرافق الطبية. وعلاوة على ذلك، فقد تم أسر بعض المتوفين داخل غزة واستخدامهم كدروع بشرية من قبل الجيش الإسرائيلي قبل إعدامهم، بينما تم استجواب البعض الآخر وإعدامهم فيما بعد. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن السلطات الإسرائيلية أخفت اعتقال العديد من هؤلاء الأفراد، تاركةً العديد من العائلات في حالة من الكرب على مصير أحبائهم الذين لا يزال مجهولاً حتى يومنا هذا.

يمكن أن يعزى ارتفاع عدد الشهداء الغزيين إلى عوامل عديدة، إلا أن السلطات الإسرائيلية متورطة في جريمة الاختفاء القسري الخطيرة منذ بداية الحرب. وتستهدف هذه الممارسة الأحياء والمتوفين على حد سواء، حيث تحجب السلطات معلومات عن المعتقلين الغزيين لأشهر. وقد عزز الإطار القانوني والقضائي المعمول به بيئة تسهل مثل هذه الانتهاكات. وقد ساهمت القوانين الإسرائيلية وتعديلاتها بشكل كبير في الزيادة المقلقة في عدد المفقودين والاختفاء القسري للمعتقلين. ويسمح قانون حبس المقاتلين غير الشرعيين الذي سُنّ في عام 2002[34] للسلطات الإسرائيلية باحتجاز الأفراد دون توجيه تهم واضحة أو محاكمات واضحة، والعمل بموجب إجراءات تفتقر إلى الشفافية والتدقيق القضائي.

في عام 2024، خضع قانون حبس المقاتلين غير الشرعيين لعدة تعديلات، حيث تم تمديد فترة الاحتجاز إلى 75 يومًا قبل عرض المعتقلين على المحكمة. يمكّن هذا التغيير السلطات الإسرائيلية من إجراء تحقيقات مطوّلة دون رقابة قضائية حقيقية. وعلاوة على ذلك، تم زيادة المدة التي يمكن فيها منع المعتقلين من الاتصال بمحاميهم إلى 180 يومًا[35]، مما يعقد التواصل معهم ويجعل مصيرهم غامضًا. كما يسمح تنفيذ أوامر الطوارئ العسكرية أيضًا بإصدار أوامر الاعتقال بسرعة مع الحد الأدنى من الرقابة القضائية، مما يزيد من سلطة الجيش الإسرائيلي على مصير المعتقلين. ونتيجة لذلك، أدت هذه السياسات إلى تكثيف جريمة الاختفاء القسري، مما أدى إلى تزايد عدد الأفراد الذين يعانون من ظروف احتجاز قاسية وغير مؤكدة.

ومع تزايد أعداد المعتقلين، بدأت منظمات حقوق الإنسان بتقديم التماسات إلى المحكمة العليا للكشف عن مصير هؤلاء المعتقلين. وقد لعبت هذه المحكمة دورًا محوريًا في تفاقم جريمة الاختفاء القسري والتواطؤ في إخفاء هؤلاء المعتقلين، حيث انحازت المحكمة إلى سياسة النيابة العامة الإسرائيلية في عدم الكشف عن مصير المفقودين الذين شوهدوا محتجزين

---

33 إحصاءات وزارة الصحة حتى 31 ديسمبر 2024.

(34قانون سجن المقاتلين غير الشرعيين هو قانون إسرائيلي يسمح الأشخاص المشتبه في تورطهم في أعمال "عدائية"، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، أو أولئك الذين ينتمون إلى جماعات معارضة لإسرائيل. وهو ينطبق على الأشخاص الذين لا تنطبق عليهم صفة أسرى الحرب كما حددتها اتفاقية جنيف الثالثة لعام 1949.

35 الضمير. "القوانين الجديدة والتعديلات القانونية في عام 2023." 12 مايو 2024. القوانين الجديدة والتعديلات القانونية في عام 2023. | الضمير

أحياءً على يد القوات الإسرائيلية، ثم فُقدت آثارهم. في 31 أكتوبر 2023، رفضت محكمة العدل العليا الالتماس الأول الذي قدمته لها في 10 أكتوبر مجموعة من منظمات حقوق الإنسان باسم الصحفيين هيثم الوحيد ونضال الوحيدي دون عقد جلسة للاستماع الأطراف. وقد بررت المحكمة قرارها بأن "إسرائيل غير ملزمة تجاه سكان قطاع غزة على اعتبار أن القطاع منطقة تسيطر عليها منظمة إرهابية"، ولم تحدد ما هي الأطر القانونية والواجبات الملقاة على عاتق إسرائيل في احتجاز سكان القطاع. كما تم شطب هذا الالتماس وفي خطوة غير مسبوقة، تم فرض تكاليف باهظة على الملتمسين.[36]

في 22 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، قُدّم التماس ثانٍ إلى محكمة العدل العليا في 22 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، سعياً للكشف عن مكان وجود أكثر من 400 شخص من سكان غزة الذين كانوا موجودين بشكل قانوني في الأراضي المحتلة عام 1948 أو في الضفة الغربية والذين أصبح مكان وجودهم مجهولاً بعد 7 تشرين الأول/ أكتوبر. ومع ذلك، فقد حصرت المحكمة نطاق هذا الالتماس في العشرة أفراد فقط الذين وقعوا رسميًا على الالتماس. وبناءً على ذلك، أعلنت النيابة العامة الجهة المختصة مسألة الغزيين الذين دخلوا "إسرائيل" بصورة قانونية قبل 7 تشرين الأول/ أكتوبر هي مجلس الأمن القومي. وفي التماس منفصل نيابة عن 568 فلسطينيًا من غزة، الذين كانوا أيضًا في الأراضي المحتلة عام 1948 بشكل قانوني قبل بدء الإبادة الجماعية في 7 تشرين الأول، قررت المحكمة الاستجابة فقط لعدد محدود من الملتمسين الذين سبق أن قدمت المنظمات التي قدمت طلبات مباشرة لمجلس الأمن القومي قبل التوجه للمحكمة.[37] علاوة على ذلك، تم رفض التماس رابع قُدم في 21 تشرين الثاني/ نوفمبر لصالح 62 من سكان غزة بحجة أن "الالتماس المطروح يتعلق بملتمسين مختلفين تختلف الواحدة عن الأخرى". إن الأساس الوقائعي المتعلق بكل واحد من الملتمسين مختلف، وبالتالي فإن الإطار المعياري الذي ينطبق عليهم قد يكون مختلفًا.[38]

في أحد الالتماسات الفردية التي قُدّمت بعد حوالي سبعة أشهر من الإبادة الجماعية، قدمت النيابة العامة ردها إلى محكمة العدل العليا، وكانت هذه هي المرة الأولى التي أبلغت فيها عن ضرورة تواصل المحامين مع السلطات المعنية من خلال عنوان بريد إلكتروني مخصص للتأكد من حالة المفقودين من سكان غزة.[39] ومع ذلك، فقد ثبت أن البحث عن هؤلاء الأفراد كان صعبًا. فمع بدء منظمات حقوق الإنسان في تقديم استفسارات بشأن المفقودين من غزة، أصبح من الواضح أن بعض ردود الجيش الإسرائيلي كانت مضللة.[40] وعلى الرغم من التصريحات الرسمية التي تشير إلى عدم وجود سجلات لهؤلاء الأفراد في مصلحة السجون الإسرائيلية أو المنشآت العسكرية، قدمت العائلات شهادات مقنعة تؤكد حدوث اعتقالات كانت في كثير من الأحيان شاهدة عيان. قد يكون هذا التناقض نابعًا من الطبيعة التعسفية وغير القانونية للاعتقالات، مما أدى إلى عدم توثيق بعض السجناء في السجلات الرسمية. وعلاوة على ذلك، فإنه يشير إلى عدم جدية مقلقة من جانب دولة الاحتلال في معالجة هذه القضية، فضلاً عن احتمال وجود سياسة إخفاء قسري أو قتل خارج نطاق القضاء، كما ستكشف الأدلة اللاحقة فيما يتعلق ببعض هؤلاء الأفراد.

***في عداد - كلمة تحمل عبئاً ثقيلاً على العائلات***

منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، تفاقم الوضع بشكل كبير مع تصاعد الإبادة الجماعية التي ترتكبها دولة الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. وقد أدى ذلك إلى مأساة جديدة: قضية المفقودين. فالآلاف من العائلات الفلسطينية غارقة الآن في حالة من عدم اليقين بشأن مكان وجود . وبعد مرور أشهر على الحرب، ومع بدء الجهود المبذولة لمعالجة قضية المفقودين، كانت ردود الجيش الإسرائيلي على النحو التالي

1. حاضر: تم تحديد الموقع الحالي للمحتجز، مما يؤكد أنه على قيد الحياة.
2. المفرج عنهم: تم تدوين تاريخ الإفراج المحدد، لكنه لا يضمن أن الشخص عاد إلى غزة بصحة جيدة؛ فقد تم الإفراج عن العديد من السجناء فقط ليواجهوا الإعدام عند نقاط التفتيش من قبل القوات الإسرائيلية.

---

36 هموكيد. "في أعقاب التماس المحكمة العليا: إسرائيل أعادت إلى غزّة آلاف العمّال الذين احتجزتهم بمعزل عن العالم الخارجي: محكمة العدل العليا لم تتطرّق إلى قانونية احتجازهم ولا إلى إعادتهم القسرية إلى منطقة حرب". 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023. https://hamoked.org/document.php?dID=Updates2383

37 المرجع نفسه.

38 هموكيد. "رفضت محكمة العدل العليا التماس مركز الدفاع عن الفرد (هموكيد) للكشف عن مكان وجود 62 من سكان غزة المحتجزين في إسرائيل، وبالتالي أقرت مرة أخرى الاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي الذي طال أمده". 18 شباط/فبراير 2024. https://hamoked.org/document.php?dID=Updates2389

39 هموكيد، "ردًا على التماس مركز الدفاع عن الفرد للمثول أمام المحكمة: الدولة تصر على رفضها تقديم معلومات عن أماكن وجود المعتقلين في غزة، ولكنها للمرة الأولى منذ اندلاع الحرب، تقدم عنوان بريد إلكتروني لتنسيق لقاءات مع "، 5 أيار/مايو 2024 (https://hamoked.org/document.php?dID=Updates2402).

40 الجهة المسؤولة عن جميع المعتقلين من غزة هي الجيش الإسرائيلي.

3. توفي أثناء الاحتجاز: تم تسجيل تاريخ الوفاة، إلا أن الظروف المحيطة بها لا تزال غير واضحة.
4. في عداد المفقودين: الشخص المعني ليس رهن الاحتجاز، مما يترك العائلات في حالة من عدم اليقين فيما يتعلق بمكان ومصير أحبائهم.

دأبت مؤسسة الضمير على تتبع العديد من الحالات التي تكشف عن ممارسة الاختفاء القسري المقلقة التي تطال الأسرى الفلسطينيين في السجون والمنشآت العسكرية الإسرائيلية. وبحلول نهاية عام 2024، وثقت مؤسسة الضمير أكثر من 400 حالة لأفراد في عداد المفقودين[41]. وغالبًا ما تسفر الجهود المبذولة للتأكد من حالة هؤلاء الأفراد عن رد غامض "في عداد المفقودين"، على الرغم من وجود مقاطع فيديو وصور فوتوغرافية نشرتها القوات الإسرائيلية تؤكد أن بعض هؤلاء الأسرى محتجزون بالفعل في مراكز التحقيق الإسرائيلية. ومن المثير للقلق أن بعضهم تم احتجازهم أمام عائلاتهم، حيث أفاد شهود عيان أن أحبائهم استخدموا كدروع بشرية. والجدير بالذكر أنه تم إطلاق سراح أحد هؤلاء "المفقودين" في نهاية المطاف خلال عملية تبادل للأسرى. ونظرًا لانتشار مثل هذه الحالات، كثفت منظمات حقوق الإنسان من تدقيقها في الأفراد الذين تم تصنيفهم على أنهم "مفقودين". وقد كشفت مؤسسة الضمير، من خلال تحقيقاتها المستمرة، أن السلطات الإسرائيلية تتعمد التعتيم على مصير بعض المعتقلين، كما يتضح من المعلومات المتضاربة والمتضاربة المقدمة بشأن هذه الحالات.

في العديد من الحالات، أشارت الردود إلى أن بعض الأفراد كانوا في عداد المفقودين، ليتبين لاحقًا أنه تم اعتقالهم. وقد دافع الجيش الإسرائيلي عن ذلك بادعاء وجود مشاكل إجراءات التفتيش. وفي حالات أخرى، تم اكتشاف أن هؤلاء "مجهولي المصير" قد استشهدوا بالفعل بسبب التعذيب داخل السجون الإسرائيلية. ويبدو أن تأكيد القوات الإسرائيلية على أن هؤلاء الأفراد لم يكونوا محتجزين هو تكتيك لإخفاء حقيقة وفاتهم أثناء احتجازهم. ولطالما تلقت المنظمات المكلفة بتحديد أماكن المعتقلين من غزة مثل هذه الردود المضللة. ونتيجة لذلك، قدم مركز الدفاع عن الفرد العديد من الالتماسات التي تسعى للحصول على معلومات عن المعتقلين الذين تم الإبلاغ عن عدم وجودهم في الحجز، على الرغم من شهادات من أسرى مفرج عنهم تؤكد وجودهم في السجون. وفي نهاية المطاف، كشفت عمليات البحث هذه أن هؤلاء المعتقلين كانوا بالفعل محتجزين لدى الجيش الإسرائيلي.

وتعد قضية السجين محمد العسيلي مثالاً على هذا النمط المثير للقلق الذي تحقق فيه منظمات حقوق الإنسان المعنية بالدفاع عن حقوق السجناء منذ فترة. في البداية، أفادت التقارير أن العسيلي اعتُقل واحتُجز في سجن عسقلان. إلا أن المزيد من التحقيقات التي أجريت في 13 يناير 2025 كشفت الحقيقة المأساوية: استشهد العسيلي في المعتقل الإسرائيلي في 17 مايو 2024. وبالمثل، واجهت مؤسسة الضمير تحديات في حالات أخرى، مثل حالة إبراهيم عدنان عاشور، الذي تم اعتقاله في 14 فبراير 2024. عندما سعت مؤسسة الضمير لأول مرة للحصول على معلومات حول وضع عاشور، تم إبلاغهم في 6 أغسطس 2024 أنه محتجز في معسكر احتجاز عوفر. وعلى الرغم من الطلبات المتعددة لزيارته، رفضت إدارة المعسكر باستمرار السماح له بالزيارة دون تقديم أي مبرر. وكانت آخر محاولة لرؤية عاشور في 30 سبتمبر 2024، مما أثار مخاوف جدية بشأن سلامته. وردًا على ذلك، قدمت مؤسسة الضمير استفسارًا آخر، إلا أنها تلقت تحديثًا مربكًا: ادعى الجيش الإسرائيلي أنه يخضع للاستجواب وليس موجودًا في المعسكر.

بعد ذلك بفترة وجيزة في 23 ديسمبر 2024، تم تقديم طلب لزيارة عاشور، ليتلقى خبرًا صادمًا بأنه استشهد في 23 يونيو 2024. هذا الكشف مثير للقلق بشكل خاص بالنظر إلى أن الجيش ادعى أنه كان محتجزًا وخاضعًا للتحقيق في أواخر نوفمبر/تشرين الثاني، أي بعد خمسة أشهر تقريبًا من استشهاده. تثير مثل هذه التناقضات شكوكًا جدية حول مصداقية تصريحات الجيش وتسلط الضوء على نقص مقلق في الشفافية فيما يتعلق بمعاملة المعتقلين الفلسطينيين. ويشير هذا الوضع إلى وجود جهد متعمد من قبل السلطات الإسرائيلية لإخفاء الحقيقة وإدامة جريمة الاختفاء القسري. وعلاوة على ذلك، فقد بذل الجيش الإسرائيلي جهوداً كبيرة لإخفاء أفعاله من خلال نشر معلومات كاذبة ومضللة حول وضع هؤلاء المعتقلين.

وتوضح العديد من الحالات، بما في ذلك حالة الشهيد عاشور، هذا النمط، حيث اعترف الجيش في البداية باحتجاز أفراد ليتبين فيما بعد أنهم استشهدوا. وقد وثقت مؤسسة الضمير تسع حالات أكد فيها الجيش وجود سجناء رهن الاحتجاز، ليتبين لاحقًا أنهم استشهدوا. بحلول نهاية عام 2024، أبلغت منظمات حقوق الإنسان عن استشهاد 36 أسيرًا من غزة تم التعرف على هوياتهم، ومع ذلك اقتصر رد الجيش على مجرد ذكر تواريخ وفاتهم، دون أي تفسير للظروف المحيطة بهم. لا تزال جميع جثثهم

---

41 تمثل هذه الأرقام فقط الحالات التي سجلتها مؤسسة الضمير، باستثناء البيانات الواردة من منظمات أخرى. وبالتالي، فهي لا تقدم تمثيلاً حقيقياً للعدد الإجمالي للأشخاص المفقودين. في الواقع، من المتوقع أن يتجاوز العدد الفعلي للأشخاص المفقودين هذه الأرقام بشكل كبير.

في حوزة السلطات الإسرائيلية، وحتى تاريخ هذا التقرير، لم يتم إجراء أي تشريح للجثث للتأكد من أسباب الوفاة، ولم يتم الإعلان عن نتائج أي تحقيقات مزعومة.
في الفترة ما بين أيار/مايو وتشرين الأول/أكتوبر 2024، قدم مركز الدفاع عن الفرد 24 التماسًا للمثول أمام المحكمة بشأن 30 شخصًا، من بينهم فتى يبلغ من العمر 17 عامًا وطفلة تبلغ من العمر خمس سنوات. تم اتخاذ هذا الإجراء بعد إبلاغ المنظمة بأن هؤلاء الأفراد لم يكونوا محتجزين في المعتقلات الإسرائيلية. ومن بين هذه الالتماسات، تم رفض 16 التماسًا دون أن تظهر أي معلومات بشأن مصير الملتمسين، وفي إطار بعض هذه الإجراءات أجرت الدولة بناء على تعليمات المحكمة بعض التحريات الفنية الواهية لمحاولة تعقب الملتمسين، والتي لم تسفر عن شيء.[42]

يمثل الاختفاء القسري انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان ويصنف كجريمة حرب بموجب القانون الجنائي الدولي. وتدل الحالات المذكورة بشكل لا لبس فيه على أن القوات الإسرائيلية مسؤولة عن هذا الفعل، حيث تتعمد إخفاء مكان وجود مئات الأفراد. إن هذا الإخفاء المتعمد يعرقل أي جهود لتعقب أو فهم الظروف المحيطة بأولئك الذين اختفوا بعد أن كانوا محتجزين لدى الجيش الإسرائيلي. وعلاوة على ذلك، فإنه يعيق التحقيقات في عمليات التعذيب المحتملة أو القتل خارج نطاق القضاء، مما يترك عائلات المفقودين دون أي معلومات يمكن أن تلقي الضوء على مصير أحبائهم أو التفاصيل المروعة لمعاناتهم.

***عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء واستخدام الدروع البشرية***

منذ بداية الإبادة الجماعية التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية في 7 تشرين الأول/أكتوبر، أبلغت منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية عن العديد من حالات الإعدام الميداني التي نفذها الجيش الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم المسنون والنساء والأطفال. إن هذه الأعمال ليست مجرد حوادث معزولة؛ فهي تمثل استراتيجية ممنهجة تستخدمها القوات الإسرائيلية لبث الرعب في نفوس السكان الفلسطينيين وإجبارهم على الامتثال للأوامر العسكرية وفرض السيطرة الكاملة على قطاع غزة.

ومن أكثر العناصر المثيرة للقلق في عمليات الإعدام الميدانية هذه هو إكراه المدنيين الفلسطينيين على اتباع أوامر الجيش الإسرائيلي تحت التهديد بالقتل، ليتم إعدامهم بعد ذلك بدم بارد. وقد وثّقت التقارير حالات تم فيها إطلاق النار على الفلسطينيين وإعدامهم بعد أن أخرجهم الجيش من منازلهم بالقوة، حتى وهم يرفعون الأعلام البيضاء،[43] وهو انتهاك فاضح للحماية التي يوفرها الجيش للمدنيين في زمن الحرب. وعلاوة على ذلك، وقعت إعدامات جماعية لعائلات بأكملها في المناطق المحتلة

---

42 هاموكيد. "مجهولي المصير": اختفاء مواطنين من غزة - من بينهم طفلة في الخامسة من عمرها - بعد أن كانوا في قبضة قوات الأمن الإسرائيلية؛ محكمة العدل العليا ترفض التماسات مركز هموكيد استنادًا إلى ادعاءات الدولة "بعدم وجود ما يشير إلى اعتقال أو احتجاز". 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2024. https://hamoked.org/document.php?dID=Updates2425

43 الجزيرة. "الدروع البشرية جريمة حرب صارخة تتكشف في غزة". 24 يونيو 2024. https://tinyurl.com/3x4dtrbj

على يد القوات الإسرائيلية، حيث قُتل الرجال أمام أعين أحبائهم، بينما تُركت النساء والأطفال يواجهون مصيرًا مجهولاً. وقد عانى الكثيرون بسبب حرمانهم من المساعدة الطبية، بينما أُخذ آخرون كرهائن.

وبالإضافة إلى الإعدامات الميدانية، اتُهم الجيش الإسرائيلي باستخدام الفلسطينيين كدروع بشرية، حيث أخذ المدنيين رهائن في منازلهم وأجبرهم على البقاء في أماكنهم بينما كانت القوات الإسرائيلية تتمركز لشن هجمات على المناطق المجاورة. وقد وثقت مصادر ميدانية روايات شهود عيان من الناجين من هذه الأعمال. وتفيد التقارير أن الشباب كانوا يُجبرون على دخول مبانٍ مختلفة، بما في ذلك المنازل والأنفاق، قبل أن تقتحمها القوات الإسرائيلية للتحقق من وجود مسلحين فلسطينيين، وهو تكتيك لخطر القتل. وقد أشار تقرير من صحيفة نيويورك تايمز إلى أن العديد من الجنود الإسرائيليين اعترفوا إما بالمشاركة في هذه الأعمال أو بمشاهدتها44. بالإضافة إلى ذلك، وردت تقارير عن استخدام الأطفال وكبار السن كحواجز بشرية أمام المركبات العسكرية الإسرائيلية، مما يعرضهم لخطر إطلاق النار والقصف. وتمثل هذه الأفعال انتهاكًا خطيرًا لقوانين الحرب التي تحظر بشدة استخدام المدنيين في العمليات العسكرية.45

في واحدة من الحوادث المؤلمة، صقر حمدونة ضحية لتكتيكات الجيش الإسرائيلي خلال عمليته في غزة. وروت إحدى الشهود، والتي عرّفت عن نفسها باسم د. ح.، التجربة المروعة التي تعرض لها زوجها. وقالت: "في 18 نوفمبر 2024، تم اعتقال زوجي صقر وعدد من السائقين الآخرين واحتجازهم على معبر المسافرين لمدة ثمانية أيام. في اليوم الثامن، اقتيدوا إلى رفح، بالقرب من برج عواد، حيث أجبروا على العمل كدروع بشرية. وأمر الجنود صقر بدخول برج عواد لالتقاط صور فوتوغرافية والتأكد من خلوه من أي . ومن المؤسف أنه خلال هذا الوقت أصيب "عن طريق الخطأ" برصاص جنود في دبابة قريبة. وقد شهد على هذه الحادثة أسير أُفرج عنه مؤخرًا وأطلعنا على تفاصيلها. تم إطلاق سراحه في اليوم الحادي عشر تقريبًا، أي بعد ثلاثة أيام فقط من وفاة زوجي. اختبر هذا السجين أيضًا تجربة استخدامه كدرع بشري. وقد ذكر أن صقر نُقل جواً إلى مستشفى سوروكا، حيث ادعى الجنود أنهم كانوا ينقلونه للعلاج الطبي. على الرغم من أن زوجي لم يقتل على الفور، إلا أنه تمكن من إعطاء الأسير معلومات الاتصال بي لإطلاعي على حالته ونقله إلى مستشفى سوروكا. وقد نقل هذه المعلومات السائق الذي كان برفقة صقر أثناء اعتقاله."46

ولا يمثل اعتقال حمدونة الأخير حادثًا واحدًا فحسب، بل يمثل ثالث مواجهة له مع القوات الإسرائيلية. فقد سبق اعتقاله مرتين، وأُطلق سراحه في كل مرة، ليواجه الاعتقال الثالث، حيث أفادت التقارير أنه استخدم كدرع بشري. في 25 نوفمبر 2024، أحضر الصليب الأحمر جثة مجهولة الهوية إلى المستشفى الأوروبي في خان يونس. شارك المواطنون صورة للشهيد المجهول الهوية على الإنترنت، مما دفع عائلته إلى التعرف عليه والسعي للتأكد من هويته. وبشكل مأساوي، تم التعرف على الجثمان على أنه صقر حمدونة. لا تزال الملابسات المحيطة بوفاته غير واضحة، وحتى هذا التقرير، لم تتمكن منظمات حقوق الإنسان من التواصل مع الشاب الذي اعتُقل معه.

إحدى الحالات العديدة التي يكتنفها الغموض هي حالة الأسير بلال سلامة. في 6 نوفمبر 2024، بُذلت جهود للتأكد من وضعه، مما أدى إلى تأكيد اعتقاله واحتجازه في معسكر عوفر. ومع ذلك، عندما سعى أحد المحامين لزيارته، أكد الجيش الإسرائيلي في 9 ديسمبر أنه تم إطلاق سراحه في 11 أغسطس، واصفًا المعلومات السابقة بأنها غير صحيحة. وعند التواصل مع عائلة بلال، رفضوا بشدة الادعاء بالإفراج عنه. ونتيجة لذلك، لا يزال وضعه الحالي غير واضح. فالجيش الإسرائيلي ينفي احتجازه، في حين أن عائلته تشكك في تأكيد إطلاق سراحه. ويثير هذا الوضع مخاوف جدية بشأن إمكانية إعدامه خارج نطاق القضاء ومحاولة طمس الحقيقة من خلال الإعلان الكاذب عن إطلاق سراحه.

وتمثل الجرائم الموصوفة استمراراً لعمليات القتل الممنهج التي تمارسها القوات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين منذ سنوات عديدة. إلا أن الحرب الأخيرة على غزة قد صعدت من هذه الانتهاكات إلى مستويات مقلقة، حيث أصبحت عمليات القتل خارج نطاق القانون والاعتقالات القسرية الآن جزءاً من استراتيجية عسكرية تهدف إلى القضاء على أي أثر للوجود الفلسطيني في القطاع.

**وفاة الفلسطينيين في المعتقلات الإسرائيلية - الإفلات من العقاب وانتهاك القانون الدولي**

---

44 قناة الجزيرة. "جنود إسرائيليون يؤكدون استخدام الفلسطينيين دروعًا بشرية في غزة". 15 ديسمبر 2024. https://tinyurl.com/bdyen2th

45 انظر الورقة الخاصة بمعسكر اعتقال سدي تيمان التي نشرتها مؤسسة الضمير في 29 يناير 2025. معسكر اعتقال سدي تيمان | الضمير

46 مقابلة هاتفية أجرتها مؤسسة الضمير مع د. ح. زوجة الشهيد صقر حمدون في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، طرأ ارتفاع صادم في عدد الأسرى الفلسطينيين الذين يموتون في السجون المركزية والمعسكرات الإسرائيلية. وتُعزى العديد من هذه الوفيات إلى التعذيب الممنهج والإهمال الطبي المتعمد والظروف المعيشية اللاإنسانية التي يعيشها الأسرى منذ شهور. وقد عانى السجناء من التكبيل بالأغلال، وعصب العينين، والافتقار التام للهواء النقي وضوء الشمس لفترات تجاوزت ستة أشهر. وفي حين ادعت مصلحة السجون الإسرائيلية أنها شرعت في إجراء تحقيقات في حالات الوفاة هذه، إلا أنه بعد مرور خمسة عشر شهرًا، لا تزال النتائج غير معلنة وتكتنفها السرية. ولا تزال الأسباب وراء وفاة العديد من الأسرى من قطاع غزة غير واضحة، ولم تنشر السلطات الإسرائيلية أي تقارير تشريح رسمية. وعلى الرغم من طلبات مؤسسة الضمير المستمرة للحصول على توضيحات بشأن أسباب هذه الوفيات،[47] إلا أنها لم تتلق أي ردود حتى الآن.

إن عدم وجود أي اتصال رسمي من السلطات الإسرائيلية بشأن وضع التحقيقات أو نتائجها يثير شكوكًا كبيرة حول شرعية ادعاءاتها بأنها بدأت هذه التحقيقات. ويشير هذا الوضع إلى عدة احتمالات مقلقة: فإما أن هذه التحقيقات أغلقت بهدوء دون أي مساءلة حقيقية، أو أنها ربما لم تتم على الإطلاق، وكانت مجرد واجهة للتعتيم على الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها دولة الاحتلال بحق الأسرى الفلسطينيين. تشير الأنماط التاريخية إلى أن جميع الشكاوى المقدمة ضد الجنود وحراس السجون الإسرائيليين، سواء من قبل محامين أفراد أو منظمات حقوق الإنسان، لا تلقى عادةً أي اعتراف من السلطات الإسرائيلية. وعلى مر السنين، لم نشهد على مر السنين أي مساءلة حقيقية لأي حارس سجن أو جندي أو محقق تورط في سلوك إجرامي ضد الفلسطينيين، على الرغم من الشكاوى العديدة المقدمة.

ويستمر غياب المساءلة والإفلات من العقاب حتى مع استمرار توثيق العديد من الجرائم يرتكبها الجنود الإسرائيليون بأنفسهم، بما في ذلك عمليات القتل خارج نطاق القضاء التي أسفرت عن مقتل مئات الفلسطينيين في غزة. كما وثقت القوات الإسرائيلية أيضًا سوء المعاملة والانتهاكات الجسيمة التي يرتكبها حراس السجون الإسرائيلية، حيث يتم تداول مقاطع فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي. وتكشف هذه المقاطع عن سجناء مكبلي الأيدي ومعصوبي الأعين، يرتدون ملابس غير ملائمة، ويتعرضون للعنف من قبل حراس مدججين بالسلاح، وغالبًا ما يكونون مصحوبين بكلاب بوليسية.

من المهم أن ندرك أن هذه الأعمال الإجرامية وما يترتب عليها من إفلات من العقاب ليست تطورات حديثة؛ فهي تمثل استمرارًا للسياسات الاستعمارية الممنهجة التي نفذتها دولة الاحتلال على مدار سنوات عديدة. ولكن، بعد السابع من أكتوبر، كان هناك تصعيد ملحوظ في هذه الممارسات، مع تجاهل صارخ لفضح هذه الأفعال.

**تجنب المساءلة وإضفاء الطابع المؤسسي على الإفلات من العقاب**

إن الغياب التام لأي تحقيقات حقيقية، والتي تؤكد دولة الاحتلال أنها أطلقتها للكشف عن الحقيقة وراء وفاة العديد من الأسرى، يجب أن يُفهم في إطار سياسة إسرائيل الراسخة والمتجذرة في التنصل من مسؤولياتها تجاه المعتقلين الفلسطينيين. فعلى مدار عقود، دأبت السلطات الإسرائيلية بشكل منهجي على حرمان الأسرى الفلسطينيين من الحماية القانونية، مستخدمةً أشكالاً مختلفة من التعذيب والإهمال الطبي والإذلال والإيذاء النفسي كوسيلة أساسية للسيطرة والقمع داخل جدران السجون. وعندما يموت السجناء نتيجة هذه الممارسات اللاإنسانية، تعمل السلطات الإسرائيلية بنشاط لإخفاء الأدلة وتعمد تعطيل أي تحقيقات جادة وغير متحيزة يمكن أن تكشف الحقيقة المحيطة بهذه الوفيات.

وعلاوة على ذلك، تواصل دولة الاحتلال تقديم تقارير طبية تحرف الظروف الفعلية لوفاة الأسرى، بهدف تبرير هذه الوفيات على أنها إما حوادث طبيعية أو نتيجة لمشاكل صحية سابقة. وفي هذا السياق، فإن الأسرى الذين فقدوا حياتهم بشكل مأساوي في السجون الإسرائيلية العام الماضي - وبعضهم استسلموا للضرب المبرح وفقًا للتوثيق الطبي - كانوا ضحايا للتعذيب.[48] وعلى الرغم من ادعاءات دولة الاحتلال بأن التحقيقات قد بدأت لفحص حالات الوفاة هذه، فقد مر أكثر من عام دون أي نتائج ملموسة لهذه التحقيقات المفترضة.

منذ 7 أكتوبر، كان هناك نقص مقلق في الرقابة المستقلة فيما يتعلق بالظروف التي يواجهها الأسرى، وهو وضع استمر طوال عام 2024. وقد تضاءل دور الصليب الأحمر في مراقبة هذه الظروف بشدة، مما سمح للمنظومتين الأمنية والقضائية الإسرائيلية بالعمل دون رقابة. هذه البيئة تحمي فعليًا المسؤولين عن هذه الانتهاكات من مواجهة

---

47 يبلغ عدد هذه الحالات 13 حالة.
48 أنظر تقرير مؤسسة الضمير عن انتهاكات حقوق السجناء لعام 2023 عبر الرابط:
https://www.addameer.org/ar/media/5413

عواقب قانونية حقيقية. وحتى عندما يتم الشروع في التحقيقات، فإنها غالبًا ما مجرد شكليات، ولا تؤدي إلى محاكمات ذات مغزى. وبالتالي، يتحوّل النظام القضائي الإسرائيلي إلى آلية للتعتيم على المخالفات بدلاً من أن يكون سبيلاً لتحقيق العدالة.

وتمتد ثقافة الإفلات من العقاب هذه إلى ما هو أبعد من حالات الاستشهاد؛ فهي تشمل مجموعة واسعة من الانتهاكات التي يتعرض لها السجناء. وتشمل هذه الانتهاكات الحبس الانفرادي لفترات طويلة، والحرمان من الرعاية الطبية اللازمة، والتعذيب الجسدي والنفسي، والعنف الجنسي، وتقييد التواصل مع العالم الخارجي. هذه الإجراءات لها تأثير مباشر وضار على السلامة البدنية والنفسية للسجناء. ونتيجة لذلك، فإن استشهاد الأسرى يصبح نتيجة حتمية لسياسات الاحتلال الإسرائيلي المستمرة التي تعمل دون الاكتراث بأي مساءلة دولية جوهرية.

تتعارض التصرفات الإسرائيلية تجاه الأسرى الفلسطينيين بشكل صارخ مع القانون الدولي الإنساني الذي يحدد بوضوح مسؤوليات سلطات الاحتلال فيما يتعلق بمعاملة المعتقلين. وتنص اتفاقية جنيف الرابعة على أنه يجب على سلطة الاحتلال أن تضمن ظروف احتجاز إنسانية، بما في ذلك الرعاية الطبية الكافية التعذيب أو أي شكل أشكال المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.[49] وعلاوة على ذلك، فإن المادة 85 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف تعرّف الحرمان المتعمد من الرعاية الطبية الذي يؤدي إلى وفاة الأسير بأنه جريمة حرب. وبالتالي، فإن إهمال إسرائيل الطبي المستمر للأسرى يتجاوز مجرد المخالفات القانونية؛ فهو يشكل جريمة حرب تتطلب تدقيقًا ومحاسبة دولية عاجلة.

علاوةً على ذلك، فإن عدم إجراء تحقيقات شاملة في وفيات الأسرى يشكل انتهاكًا إضافيًا للمبادئ الأساسية للقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما المادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تنص على أن تلتزم الدول بدعم حقوق الضحايا في العدالة والمساءلة. إن امتناع إسرائيل عن الكشف عن نتائج التحقيقات التي تدّعي أنها باشرت بها لا ينتهك التزاماتها الدولية فحسب، بل يسلط الضوء أيضًا على نيتها حماية المسؤولين عن الجرائم المرتكبة بحق الأسرى.

يعكس نهج الإفلات من العقاب الذي تنتهجه إسرائيل تجاه قتل الأسرى امتدادًا مقلقًا لنظام الفصل العنصري والقمع المستمر الذي تمارسه ضد الشعب الفلسطيني. إن غياب المساءلة والمحاسبة على هذه الأفعال هو عامل مهم يمكّن دولة الاحتلال من التمادي في انتهاكاتها. وبالتالي، سنشهد المزيد من الأرواح التي ستزهق وأعداداً لا تحصى من الأسرى الذين يعانون من نفس المعاملة الوحشية، حيث تعمل أجهزة القمع الإسرائيلية دون رادع.

**الملحق الأول شهداء الحركة الأسيرة في عام 2024**

| الاسم | مكان الإقامة | تاريخ الاستشهاد |
|---|---|---|
| عطا يوسف حسن فياض | غزة | 15 اكتوبر 202350 |
| د. إياد احمد الرنتيسي | غزة | 17 نوفمبر 202351 |
| فرج حسين حسن علي | غزة | 19 كانون الاول/ديسمبر 202352 |
| عبد الرحمن البحش (23 ) | نابلس | 1 كانون الثاني/يناير 2024 |
| حسين صابر ابو عبيدة | غزة | 22 كانون الثاني/يناير 2024 |
| علي عبدالله سليمان الحولي | غزة | 5 شباط/فبراير 2024 |
| محمد احمد الصبار (21 عاماً) | الخليل | 8 شباط/فبراير 2024 |
| محمد طارق ابو سنينة (16 ) | القدس | 12 شباط/فبراير 2024 |
| حمدان حسن عنابة | غزة | 12 شباط/فبراير 2024 |
| عرفات يوسف عرفات الخواجة | غزة | 15 شباط/فبراير 2024 |
| احمد رزق قديح (78 ) | غزة | 16 شباط/فبراير 2024 |
| عز الدين زياد البنا (40 ) | غزة | 20 شباط/فبراير 2024 |
| خالد موسى جمال جمال شاويش (53 سنة) | طوباس | 21 شباط/فبراير 2024 |
| اصف الرفاعي (21 عاماً) | رام الله | 29 شباط/فبراير 2024 |
| ماجد حمدي إبراهيم إبراهيم السوافيري | غزة | 8 مارس 2024 |

(49) انظر المادة 91 من اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة 12 آب/أغسطس 1949. http://hrlibrary.umn.edu/arab/b093.html

50 أُعلن عن استشهاده رسميًا في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2024، ولكن تم إخفاء الأمر لعدة أشهر.

51 على الرغم من استشهاده بعد أسبوع واحد فقط من اعتقاله في 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، إلا أن دولة الاحتلال لم تختر الكشف عن هذا الحدث المأساوي إلا في 18 يونيو/حزيران 2024، أي بعد سبعة أشهر تقريبًا.

52 تم الإعلان عن استشهاده في 6 أكتوبر 2024.

| | | |
|---|---|---|
| احمد عبد المرجان العقاد | غزة | 9 مارس 2024 |
| جمعة ابو غنيمة (26 عاماً) | نقاب | 16 مارس 2024 |
| وفاء امين محمد عبد الهادي محمد عبد الهادي | غزة | 25 مارس 2024 |
| كمال حسين احمد راضي | غزة | 25 مارس 2024 |
| د. زياد محمد الدلو | غزة | 21 مارس 2024 |
| وليد عبد الهادي حامد | غزة | 31 مارس 2024 |
| اشرف مهدي الخضري | غزة | 31 مارس 2024 |
| إسلام حسن السرساوي | غزة | 4 ابريل 2024 |
| وليد نمر دقة (62 عاماً) | باقة الغربية | 7 ابريل 2024 |
| فتحي محمد محمود محمود جاد الله | قلقيلية | 13 ابريل 2024 |
| عبد الرحيم عبد الكريم عامر (59 عاماً) | جباليا | 19 ابريل 2024 |
| د. عدنان احمد البرش (50 ) | جباليا | 19 ابريل 2024 |
| عمر عبد العزيز فضل جنيد عبد العزيز جنيد | جباليا | 17 يونيو 2024 |
| مصطفى محمد ابو عرة (63 عاماً) | طوباس | 26 تموز/يوليو 2024 |
| كفاح عصام ضبايا (34 ) | جنين | 12 اغسطس 2024 |
| نصر سالم زيارة | غزة | 16 اغسطس 2024 |
| زاهر رداد | طولكرم | 25 اغسطس 2024 |
| احمد وليد خليفة | نابلس | 26 سبتمبر 2024 |
| محمد منير موسى محمد منير موسى | بيت لحم | 11 اكتوبر 2024 |
| زهير عمر الشريف (58 ) | غزة | 18 اكتوبر 2024 |
| معاذ خالد ريان (32 ) | غزة | 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 |
| سمير محمود الكحلوت (52 ) | غزة | 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 |
| سميح سليمان عليوي (61 ) | نابلس | 6 نوفمبر 2024 |
| انور شعبان اسليم (44 عاماً) | غزة | 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 |
| محمد انور لباد (54 عاماً) | غزة | 27 نوفمبر 2024 |
| محمد عبد الرحمن إدريس (35 عاماً) | غزة | 29 نوفمبر 2024 |
| محمد وليد علي حسين علي حسين (45 ) | طولكرم | 4 كانون الاول/ديسمبر 2024 |
| علاء مروان حمزة المحلاوي (42 ) | غزة | 5 كانون الاول/ديسمبر 2024 |
| اشرف محمد ابو وردة (51 ) | غزة | 29 كانون الاول/ديسمبر 2024 |
| محمد رشيد عكا (44 ) | غزة | 29 كانون الاول/ديسمبر 2024 |
| منير عبدالله الفقعاوي (42 ) | غزة | |
| ياسين منير عبد الله الفقعاوي (18 ) | غزة | |
| إسماعيل عبد الباري رجب خضر (33 ) | غزة | |